المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة
المرصد الوطني للإجرام
Observatoire National de la Criminalité

معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2022-2002)

المحتويات

3

تقديم عام

تقديم عام حول حصيلة الإحصاء الجنائي على مدى عشرين سنة

5

مساهمة المرصد

دور المرصد الوطني للإجرام في جمع البيانات الإحصائية

8

تطور الجريمة

تحليل تطور الجريمة في المغرب
من 2002 إلى 2022

تقديم عام

تعتبر الجريمة ظاهرة سوسيولوجية معقدة، تتباين تعريفاتها وتصنيفاتها بتباين المجتمعات، حيث تخضع هذه الظاهرة لخصوصيات السياقات الثقافية والقيم الاجتماعية السائدة. فما يعتبر سلوكا إجراميا في إطار ثقافي معين قد لا يُعد كذلك في إطار ثقافي آخر. ويعكس هذا التفاوت الطبيعة الديناميكية للظاهرة الإجرامية، والتي تتشكل وتتأثر على نحو مباشر بالعوامل الاجتماعية ،السياسية، والاقتصادية المحيطة بها. ومن هذا المنطلق، تتسم الجريمة بأنها ظاهرة مرنة ومتغيرة بتغير الزمان داخل المجتمع نفسه، حيث تعكس، في كل مرحلة، التفاعل الجدلي بين البنى الاجتماعية والمؤثرات الهيكلية التي تشكل السياق العام لنشوء الظاهرة الإجرامية وتطورها.

وعلى الرغم من الإختلاف حول الجانب المفاهيمي للجريمة، فإن هناك إتفاق وإجماع على أهمية الأسلوب العلمي في دراسة ورصد معدلاتها، والذي يتمثل في الإحصاء الجنائي. إذ يُعد هذا الأخير من أهم الأدوات التي تعتمد عليها السياسة الجنائية الحديثة لتحديد ملامح الظاهرة الإجرامية ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها. فبدون بيانات إحصائية دقيقة وشاملة ،يصبح من الصعب تحقيق رؤية واضحة وشاملة للواقع الإجرامي، أو وضع خطط فعّالة للحد من الجريمة والوقاية منها.

في السابق، كان الإحصاء الجنائي يُنظر إليه بوصفه مجرد وسيلة لجمع البيانات المتعلقة بالجريمة لأغراض إدارية وتنظيمية. ومع تطور العلوم والمنهجيات البحثية، أصبح الإحصاء الجنائي منهجاً علمياً شاملا يتجاوز حدود التعداد التقليدي، ليشمل التحليل الكمي للظاهرة الإجرامية. ومن خلال جمع البيانات، تبويبها، تصنيفها، وتحليلها، يُمكن للإحصاء الجنائي الكشف عن الأنماط والعوامل المؤثرة في الجريمة، ومن ثم استخلاص النتائج التي تساهم في فهم أعمق للظاهرة الإجرامية.

ويُعرَّف الإحصاء الجنائي بأنه إطار علمي يشتمل على مجموعة من القواعد المنهجية التي تُعنى بتنظيم عمليات جمع وتحليل البيانات المرتبطة بالظواهر الإجرامية. يهدف هذا النهج إلى مقارنة مختلف الظواهر الإجرامية واستنباط العلاقات التي تربط بينها وبين العوامل المؤثرة في نشأتها وانتشارها.

وتشمل هذه العوامل الجوانب الفردية، مثل الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية والمهنة، إلى جانب العوامل البيئية كالظروف المناخية والتغيرات الموسمية، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال هذه المنهجية المتكاملة، يُعد الإحصاء الجنائي أداةً أساسية لا غنى عنها لفهم أبعاد الجريمة، قياس حجمها، ومقارنة أنماطها عبر الزمان والمكان، مما يتيح تحليل الظاهرة بأسلوب شامل ودقيق يدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة العلمية.

في هذا الإطار، تكتسي هذه الدراسة الإحصائية أهمية خاصة، حيث تغطي عشرين عاما من المعطيات الجنائية، وباعتبارها أول عمل يصدر عن المرصد الوطني للإجرام. يهدف هذا المنشور إلى تقديم رؤية عامة حول الظاهرة الإجرامية، من خلال رصد وتحليل حجم الجريمة وتطورها عبر الزمن. ورغم أنها لا تتضمن مجموعة واسعة من المتغيرات التفصيلية، إلا أنها توفر أساسا علميا يُمكّن من فهم الاتجاهات العامة للجريمة، مما يُسهم في دعم الجهود الوطنية لتقييم الظاهرة ووضع سياسات أكثر فعالية للحد منها.

مساهمة المرصد الوطني للإجرام في مجال ترصيد البيانات والمعطيات الإحصائية الممسوكة بمديرية الشؤون الجنائية والعفو: الإرهاصات الأولية لاعتماد المنهج الإحصائي

تعتبر مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة من أعرق المديريات داخل الهيكلة التنظيمية لوزارة العدل، ساهمت على مدار سبعة وستين سنة ابتداء من فترة الاستقلال وخلال محطات مختلفة تحت إشراف وزراء عدل كثر من أطياف سياسية ومشارب مهنية متعددة في رسم معالم وتوجهات السياسة الجنائية وفي تطوير مشهد العدالة الجنائية ببلادنا.

ويعود تأسيس مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة إلى بداية مرحلة الاستقلال في عهد حكومة ابراهيم البكاي بعد مرور سنة على صدور أول نص مهيكل لوزارة العدل بتاريخ 16 أكتوبر 1956 بموجب الظهير الشريف رقم 246.56.1، الذي أشار إلى خمس(5) إدارات داخل وزارة العدل لم تكن من بينها آنذاك مديرية الشؤون الجنائية والعفو، وبموجب التعديل الذي طال أحكام الظهير الشريف رقم 298.57.1 بتاريخ 9 نونبر 1957 المنظم لهيكلة وزارة العدل، تمت إضافة إدارة القضايا الجنائية والعفو إلى جانب إدارة القضايا المدنية ضمن هيكلة الوزارة وتم حذف إدارة العدل الديني وإدارة المحاكم العصرية وإدارة المحاكم العادية. كما تم في بداية الستينات (سنة 1961) التأكيد على مديرية الشؤون الجنائية والعفو ضمن التنظيم الهيكلي للوزارة الصادر بموجب الظهير الشريف رقم 325.60.1 مع تغيير تسميتها من إدارة القضايا الجنائية والعفو إلى مديرية الشؤون الجنائية والعفو.

وبعد العديد من التعديلات التي غيرت وتممت التنظيم الهيكلي لوزارة العدل بما فيها مديرية الشؤون الجنائية والعفو خلال الفترة الممتدة بين سنة 1961 و2017، شكل التعديل المؤرخ في 2022 محطة رئيسية في تطور الأدوار المنوطة بوزارة العدل وبمديرية الشؤون الجنائية والعفو بإحداث المرصد الوطني للإجرام، بصدور المرسوم المحدد لاختصاصات وكيفية تنظيم وزارة العدل، تحت رقم 2-22-400 الصادر في 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022)، إلى جانب قرار وزير العدل رقم 22-1501 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل ،وذلك بعد مرور خمسة عشر سنة على الخطاب الملكي السامي المؤرخ في 20 غشت 2009، بمناسبة الذكرى السنوية لثورة الملك والشعب. حيث شكلت هذه التوجيهات السامية حجر الأساس والركيزة الجوهرية التي استندت إليها كافة المراحل اللاحقة .

إنشاء وتفعيل المرصد الوطني للإجرام، الذي جاء أيضا استجابةً للتوصيات والمخرجات البناءة المنبثقة عن الحوار الوطني الشامل حول إصلاح منظومة العدالة لسنة 2013، وبالأخص التوصية رقم 92، والتي أكدت بوضوح على الضرورة الملحة والأهمية القصوى لإنشاء وتفعيل المرصد الوطني للإجرام، كآلية محورية في رصد وتحليل ومكافحة الظاهرة الإجرامية بكفاءة واقتدار.

وفي هذا الإطار، اضطلعت وزارة العدل، من خلال مديرية الشؤون الجنائية والعفو، بدور ريادي في بلورة وصياغة توجهات السياسة الجنائية في المملكة. وأشرفت الوزارة على تأسيس المرصد الوطني للإجرام، في سياق سعيها الحثيث لترسيخ دعائم سياسة وعدالة جنائية عصرية ومتبصرة، قادرة على مواكبة التحديات المعاصرة.

إن تأسيس المرصد الوطني للإجرام يشكل، بلا شك، محطة بارزة ونقلة نوعية في مسار تحديث وتطوير آليات السياسة والعدالة الجنائية الوطنية. هذه الخطوة الاستراتيجية تأتي لتواكب التطورات المتسارعة على الساحة الدولية، وتعكس الأهمية البالغة التي تكتسيها هذه المؤسسة في توفير لوحة قيادة متكاملة وشاملة للمعطيات الجنائية. هذا الأمر من شأنه أن يتيح تتبعاً دقيقاً ورصداً شاملاً للظاهرة الإجرامية على المستويين الوطني والمحلي، وخاصة وأن المرصد يُعد بمثابة آلية وطنية، أسند إليها اختصاص تجميع وتحليل مختلف مصادر المعلومات والبيانات المتعلقة بالجريمة المتوفرة لدى مختلف أجهزة العدالة الجنائية ومؤسسات إنفاذ القانون في المملكة المغربية، من أجل توفير لوحة قيادة للمعطيات الجنائية وقياس اتجاهات الجريمة مما يسمح برصد الظواهر الإجرامية على المستويين الوطني والمحلي، كمرجع أساسي لصناع القرار والباحثين والمهتمين بقضايا مكافحة الجريمة والوقاية منها، والمساهمة في التخطيط الجنائي من خلال اقتراح الحلول الكفيلة للوقاية من الجريمة والتصدي لها، مما يسهم في رسم سياسة جنائية مستنيرة ومبنية على أسس علمية رصينة.

مهام واختصاصات المرصد الوطني للإجرام:

يضطلع المرصد الوطني للإجرام برصد ظاهرة الجريمة من خلال تجميع المعطيات الإحصائية بتعاون وتنسيق مع باقي الجهات القضائية والأمنية والإدارية، وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمعطيات الإحصائية والبرامج الخاصة بمعالجتها، ووضع مؤشرات اتجاهات الجريمة .بالإضافة إلى القيام بأبحاث ودراسات علمية تحليلية للظواهر الإجرامية والمساهمة في التخطيط الجنائي وكذا تقديم مقترحات في مجال وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الجريمة والوقاية منها.

وكان من البديهي أن تكون أولى إسهامات المرصد الوطني للإجرام في سياق القيام بالمهام المنوطة به تتمثل في تجميع ومعالجة البيانات والإحصائيات الأولية المتوفرة لدى مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة على مدى 20 سنة، وذلك من خلال الاشتغال على مختلف التقارير المنجزة والسجلات الممسوكة على مستوى مديرية الشؤون الجنائية منذ سنة 2002.

أولا: تجميع وتوحيد البيانات الإحصائية:

- **السجلات الورقية:**

تمت معالجة مختلف هذه السجلات الورقية بخط اليد عبر تقنيات المسح الضوئي. ثم الوقوف على معالجة البيانات عبر تطبيقية تحويل الصور إلى بيانات وجداول قابلة للاستغلال.

- **السجلات الإلكترونية:**

تم توحيد وإعادة تبويب وتصنيف البيانات الإحصائية.

ثانيا: توحيد التصنيفات المتعلقة بالبيانات والإحصائيات المجمعة

إعادة تصنيف المعطيات الإحصائية بناء على تصنيفات الجرائم والجنح والمخالفات بناء على مجموعة القانون الجنائي كخطورة أولية نحو اعتماد الترميز الموحد.

كما تم تطوير لوحة قيادة إلكترونية للمؤشرات العامة حول الجريمة بالمغرب بناء على المتابعات القضائية على مدى 20 سنة. علما بأنه تم اعتماد المعطيات الإحصائية المتوفرة لدى مديرية الشؤون الجنائية والعفو وبعض التقارير الموضوعاتية الصادرة برسم الفترة 2002-2017، واعتماد التقارير الصادرة فيما بعد عن رئاسة النيابة العامة وكذا المعطيات الإحصائية المتوفرة عبر منصة 2S@J Penal ، في أفق تطعيم وإثراء قاعدة البيانات هاته، لتمكين العموم والمهتمين من المزيد من المؤشرات التي لا توفرها هذه النسخة، لاسيما فيما يتعلق والمؤشرات الجغرافية وباقي المؤشرات العامة.

ويقدم كلا من الجزئين التاليين من هذه الحصيلة، بيانا وصفيا للمعطيات الإحصائية والأرقام المسجلة برسم الفترة ما بين 2002 إلى 2022، مع محاولة رصد الاتجاهات العامة للجريمة. حيث يبقى استكمال هذا التحليل رهينا بتطعيم قاعدة المعطيات الأولية هاته بالمزيد من المتغيرات والمؤشرات التي من شأنها ضمان عناصر التحليل الممكنة.

حيث يطمح المرصد الوطني للإجرام من خلال الشراكات المؤسسية إلى إغناء قاعدة

البيانات الإحصائية هاته، لتشمل المؤشرات الخاصة بالإدانات لاستكمال أرضية مرجعية للبيانات الإحصائية القضائية التي يمكن الاستناد إليها في إطار الدراسات التحليلية المبرمجة. وكذبك توفير معطيات رسمية موحدة برسم هذه الفترة يتم وضعها رهن إشارة العموم من الباحثين والخبراء المهتمون بدراسة وتحليل الظواهر الإجرامية.

التطور العام للجريمة بالمغرب من سنة 2002 إلى سنة 2022:

تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022:

من خلال قراءة المعطيات الإحصائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة خلال العقدين الماضيين، يتضح أن معدلات الجريمة قد عرفت نسقا تصاعديا منذ سنة 2002 إلى حدود سنة 2022. هذا وقد تم تسجيل أعلى معدلات القضايا سنة 2005 بما مجموعه 391 ألف قضية بنسبة تطور 44.9% عن سنة 2004، تمت من خلالها متابعة 527 ألف شخص بنسبة تطور 56.2% عن سنة 2004.

كما شهدت سنة 2014 ارتفاعا ملحوظا أيضا قدر ب 575 ألف قضية بنسبة تطور 16.8% عن سنة 2013، أسفرت عن متابعة 673 ألف شخص، بنسبة تطور بلغت 19.4%

عن السنة التي قبلها. ليواصل عدد القضايا تصاعده في السنوات الموالية، باستثناء سنتي 2015 و2020 حيث تم تسجيل انخفاض ملحوظ في عدد القضايا وعدد المتابعين. هذا وسجلت سنة 2022 مليون و171 ألف قضية ترتب عنها متابعة مليون و 489 ألف شخص ويعتبر هذا أعلى معدلات القضايا المسجلة بالمغرب خلال العقدين الماضيين.

ملحوظة: تجدر الإشارة أن عدد القضايا والمتابعين على خلفية خرق حالة الطوارئ الصحية سجل خلال سنة 2022 ما مجموعه 468395 قضية (أي ما يعادل نسبة 56.97% من مجموع القضايا المسجلة)، أسفرت عن متابعة 577291 شخص (بنسبة 54.25% من إجمالي عدد المتابعين)، وهذا ما يفسر الارتفاع الملحوظ في مجموع عدد القضايا والمتابعين برسم هذه السنة.

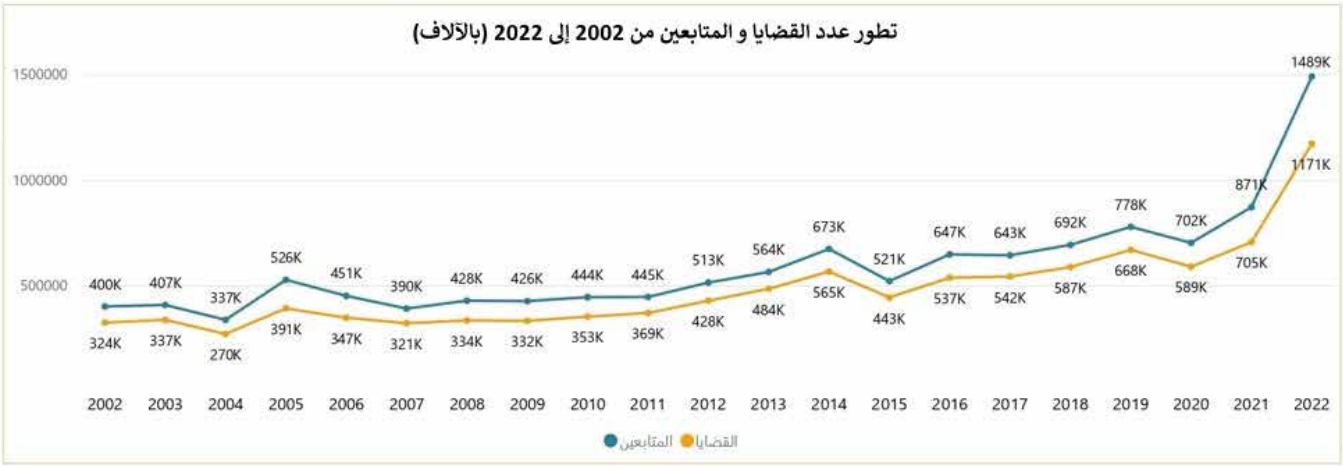

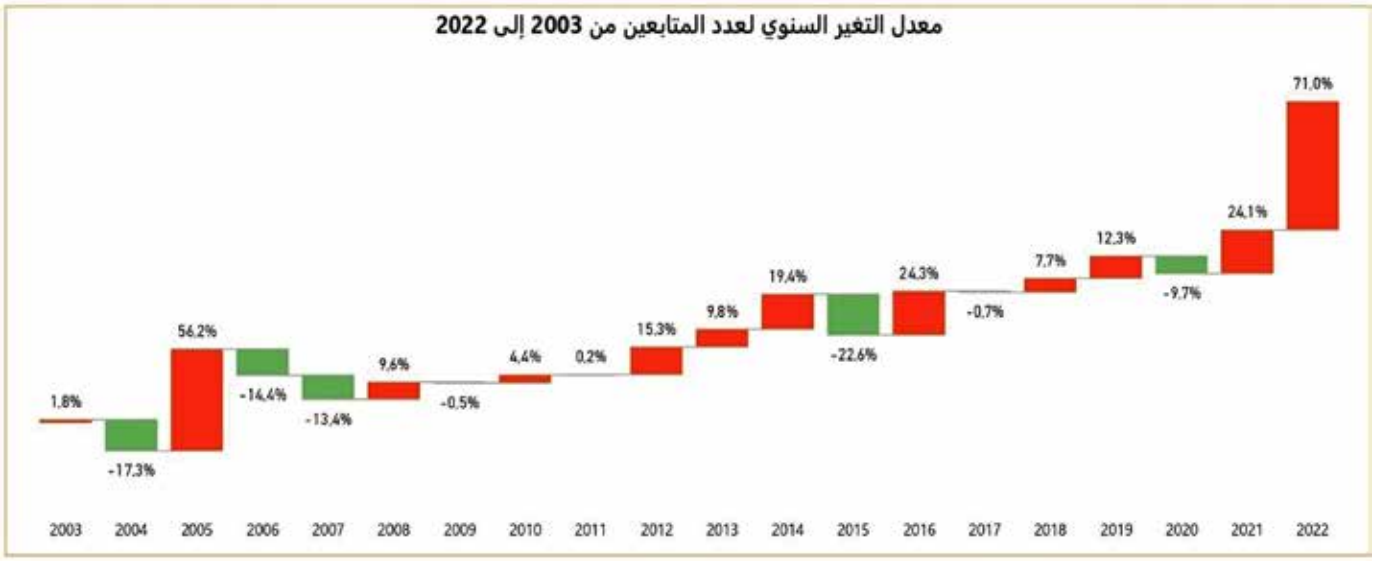

عدد القضايا والمتابعين حسب تصنيف الجرائم من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

يلاحظ من خلال الرسمين المبيانين أدناه أن الجرائم المنظمة بمقتضى قوانين خاصة تأتي على رأس قائمة الجرائم المرتكبة خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2022 بنسبة 48.8%، تليها الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأشخاص ب 22.2% والجنايات والجنح ضد الأموال ب% 15.7 والماسة بنظام الأسرة والأخلاق العامة ب 6.8%.

مجموع عدد القضايا و المتابعين حسب أصناف الجريمة من 2002 إلى 2022

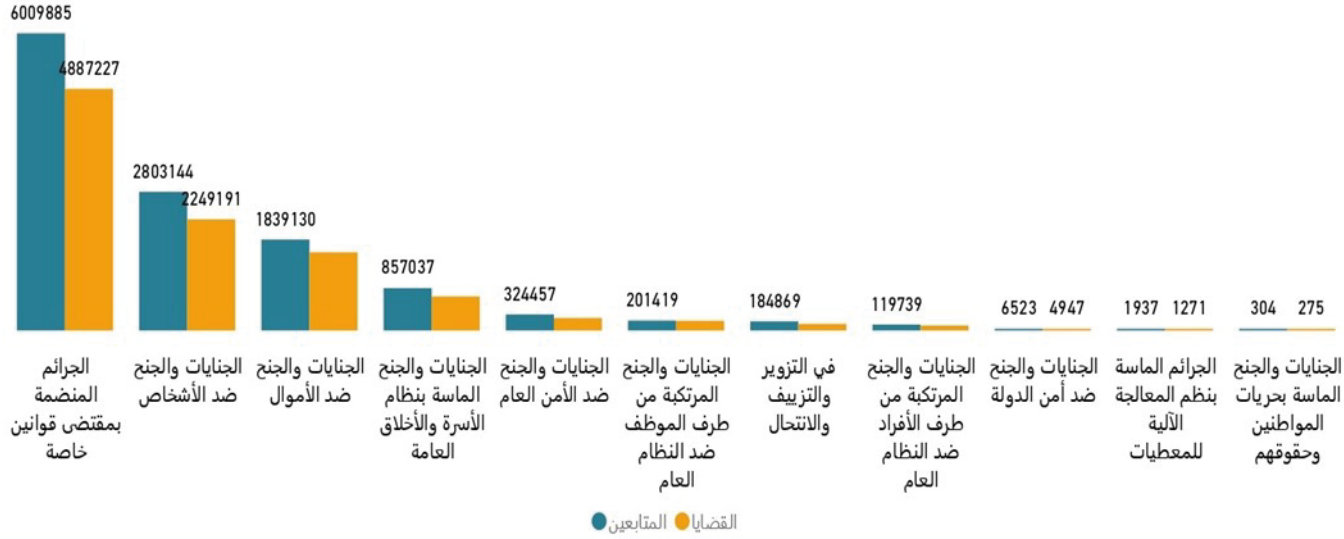

المعدل السنوي للقضايا و المتابعين حسب أصناف الجريمة من 2002 إلى 2022

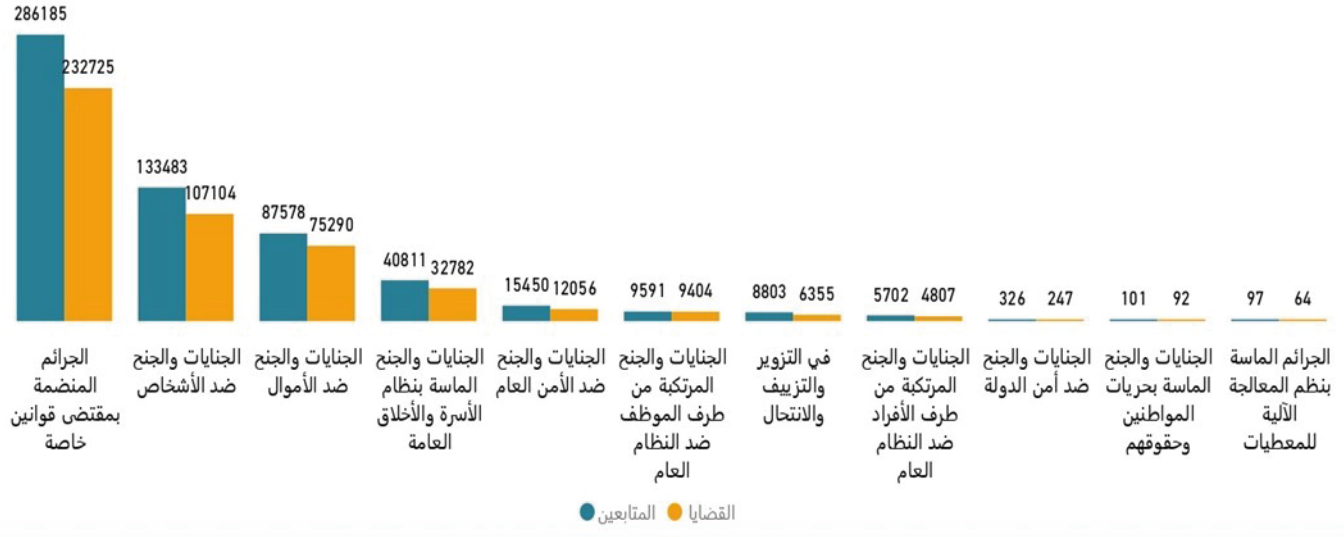

أولا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأشخاص

شكلت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص أعلى نسبة من القضايا الرائجة أمام المحاكم خلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 وسنة 2022، بمعدل 2249191 قضية و2803144 متابع، حيث بلغت نسبة ارتكاب هذه الجرائم ما يعادل 22.77 في المائة من مجموع نسبة ارتكاب باقي الجرائم المنصوص عليها في مجموعة القانون الجنائي وفي القوانين الخاصة.

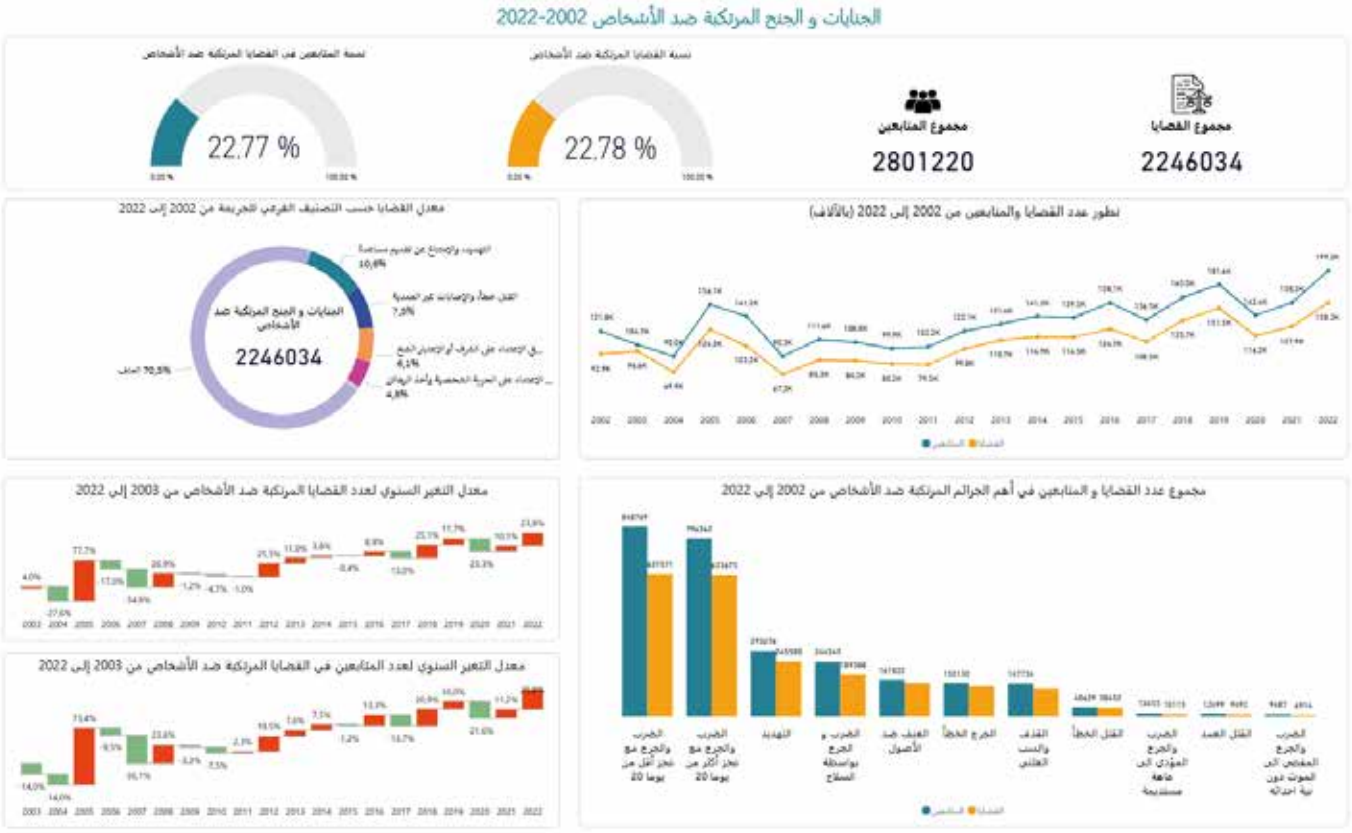

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

من خلال الرسوم البيانية أدناه، يتضح أن معدلات الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص قد عرف تناميا مستمرا على مدار العقدين الماضيين من سنة 2002 إلى سنة 2022. وتعتبر السنوات الأعلى تسجيلا لعدد القضايا والمتابعين سنة 2005 بما يناهز 124 ألف قضية مسجلة بمختلف محاكم المملكة بنسبة تطور 77.7% عن سنة 2004، أسفرت عن 156 ألف متابع بنسبة تطور 73.4% عن سنة 2004؛ وسنة 2016 ب 125 ألف قضية بنسبة تطور 9.8% عن سنة 2015 تمت من خلالها متابعة أزيد من 158 ألف شخص بنسبة تطور 3.13% عن سنة 2015؛ وسنة 2019 ب 154 ألف قضية، بنسبة تطور 14% عن سنة 2018، و184 ألف متابع بنسبة تطور 11.2%عن سنة 2018.

هذا وسجلت سنة 2022 أزيد من 158 ألف قضية بمختلف محاكم المملكة بنسبة تطور 8.23% مقارنة بسنة 2021 و199 ألف متابع بنسبة تطور 25% مقارنة بسنة 2021 وتعتبر هذه السنة هي الأعلى من حيث عدد القضايا المسجلة وكذلك عدد الأشخاص المتابعين خلال الفترة ما بين سنة 2002 و سنة 2022.

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سنة *2002* إلى سنة *2022*:

يتضح من خلال المعطيات المضمنة بالرسوم البيانية أدناه أن جرائم العنف تأتي في صدارة الجنايات والجنح المرتكبة خلال الفترة ما بين سنة 2002 و2022 بنسبة 70.5% من مجموع عدد القضايا المسجلة خلال الفترة المذكورة. هذا ويتضح أن العدد الأكبر من الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص هي ذات طبيعة جنحية، وتعتبر جنحة الضرب والجرح العمدي مع عجز لأقل /أكثر من 20 يوما الجريمة الأكثر تسجيلا خلال هذه المدة الزمنية.

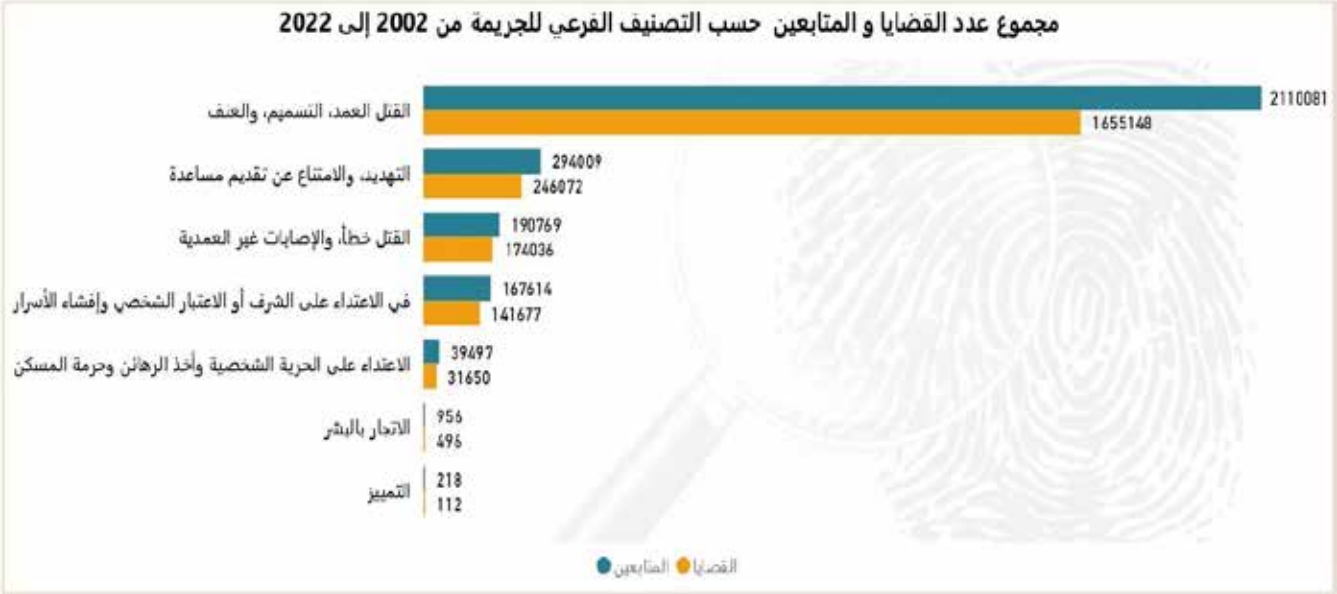

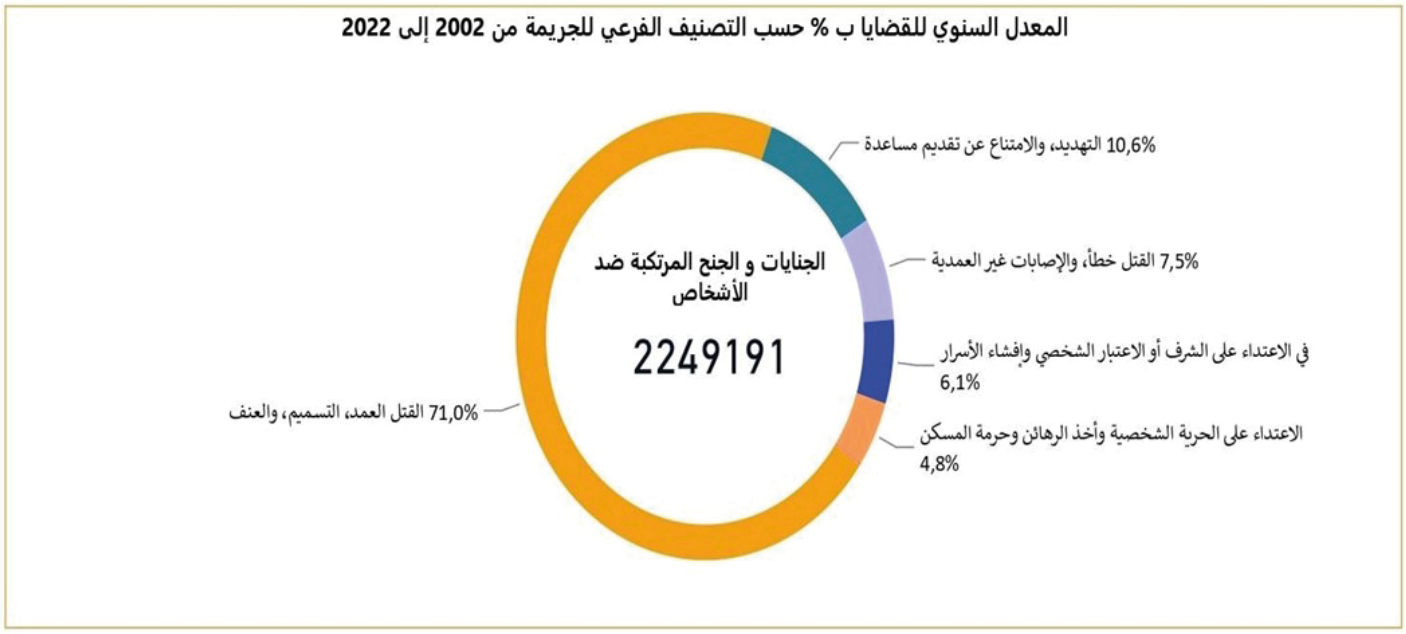

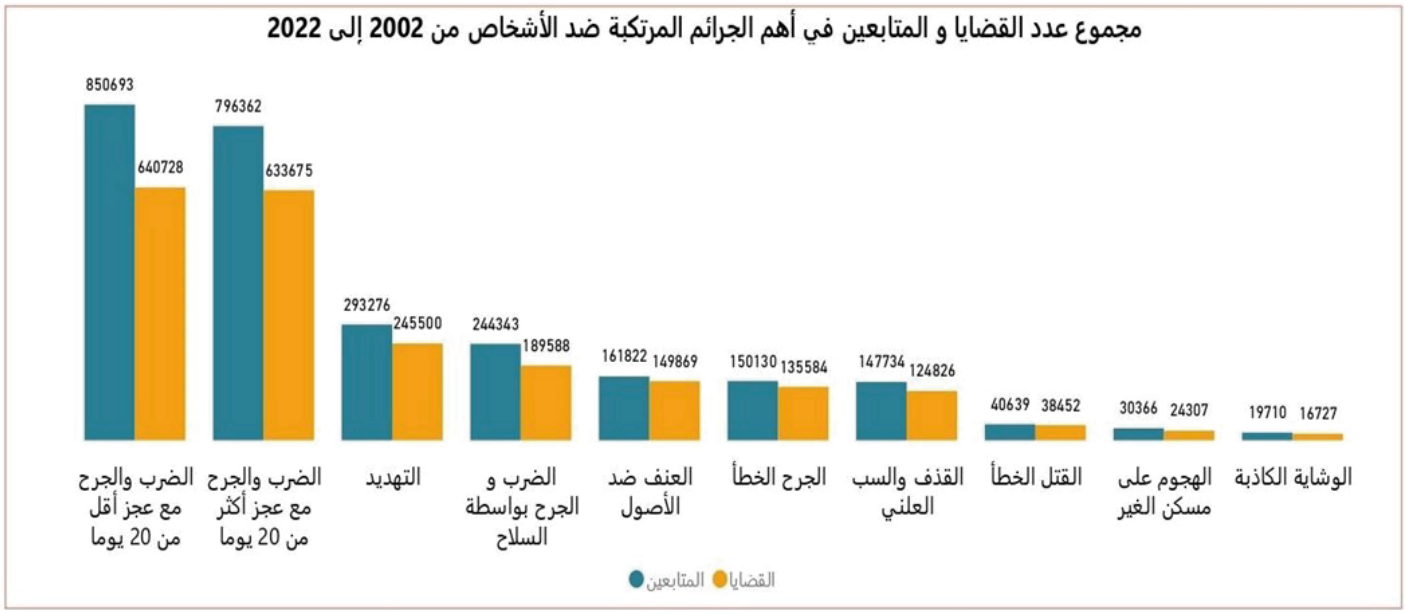

ثانيا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأموال

تعد الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأموال من أكثر القضايا الرائجة أمام المحاكم المغربية، وقد أولاها المشرع المغربي أهمية بالغة، بأن تطرق إلى مختلف صورها وتصنيفاتها المتعددة وذلك في الباب التاسع من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي (الفصول 505-607)، حيث تندرج ضمنها مختلف التصنيفات الآتي ذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

- تكوين العصابات الإجرامية والتعاون مع المجرمين؛
- التحريض على ارتكاب الجنايات والجنح؛
- العصيان؛
- العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها؛
- الهروب؛
- خرق الإقامة الإجبارية وعدم مراعاة تدابير الوقاية؛
- التسول و التشرد

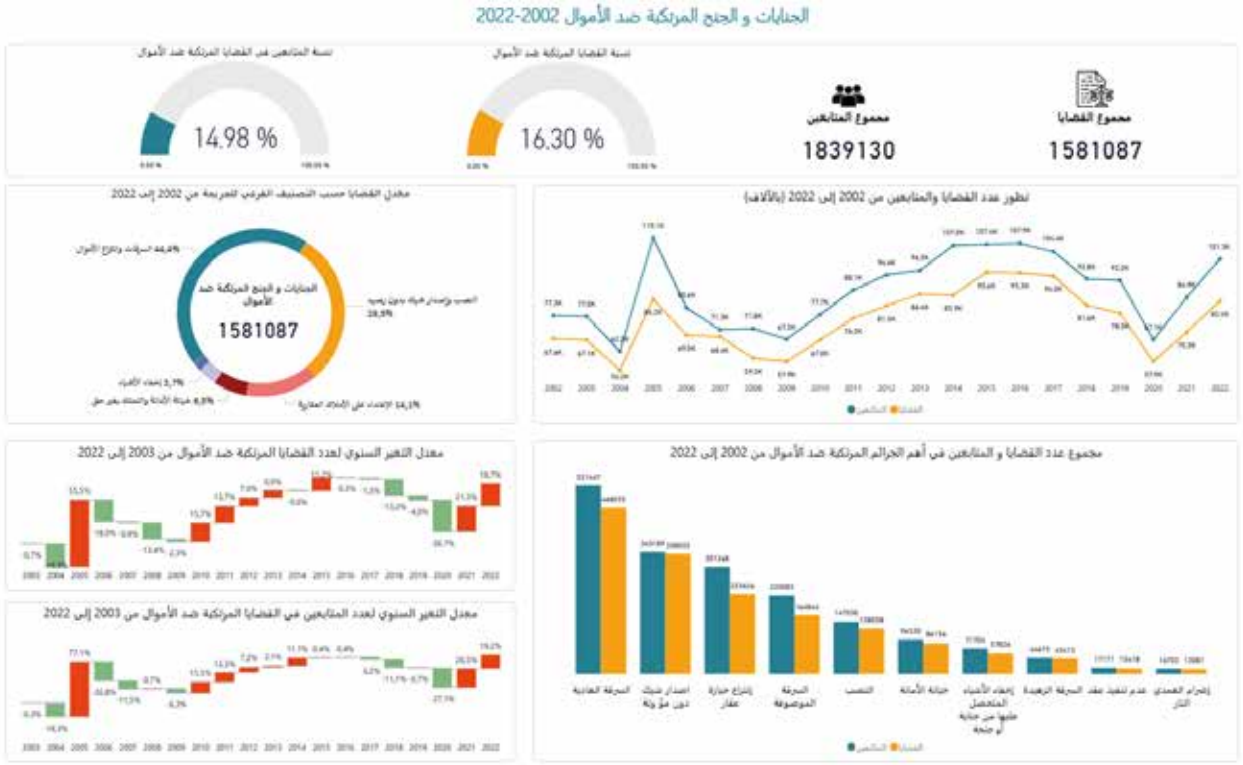

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022:

من خلال الإحصائيات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الأموال، يمكننا أن نلاحظ جليّاً الارتفاع في عدد القضايا التي تسجلها هذه الفئة من الجرائم، حيث بلغت في مجموعها ما يعادل 1581087 قضية خلال العقدين الأخيرين(2002-2022) وخلال هذه المدة الزمنية سجلت بعض السنوات نسباً أعلى من غيرها في قضايا الجنايات والجنح الماسة بالأموال، فعلى سبيل المثال سنة 2005 التي تحقق فيها ارتفاع عدد القضايا بنسبة 55.5%، وسنة 2014 وما يليها بنسب متفاوتة، بينما تراجع عدد القضايا بشكل ملحوظ في السنوات الموالية، من ضمنها سنة 2020 بنسبة انخفاض بلغت (-26.1%)، لتعاود الارتفاع مرة أخرى بحلول سنة 2021 بنسبة21.3%، وكذلك سنة 2022 بنسبة 18.7 في المائة.

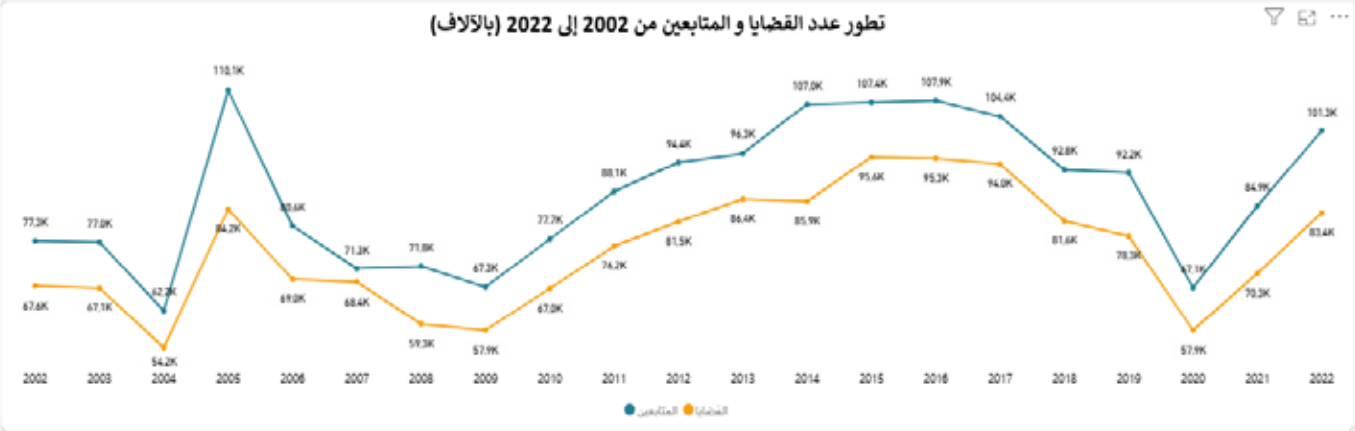
تطور عدد القضايا و المتابعين من 2002 إلى 2022 (بالآلاف)
2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022

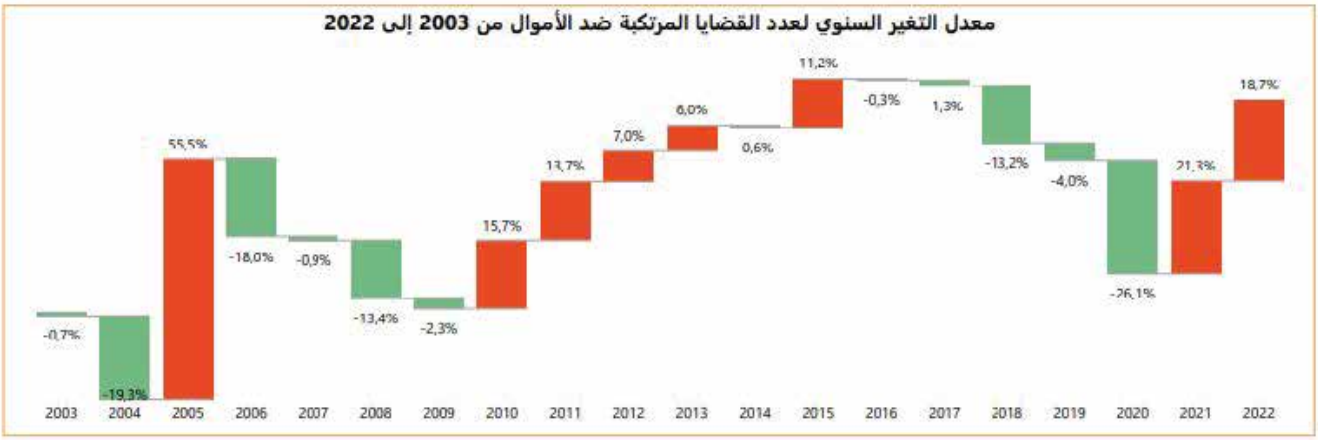
معدل التغير السنوي لعدد القضايا المرتكبة ضد الأموال من 2003 إلى 2022
-0,7%
-19,3%
55,5%
-18,0%
-0,9%
-13,4%
-2,3%
15,7%
13,7%
7,0%
6,0%
0,6%
11,2%
-0,3%
1,3%
-13,2%
-4,0%
-26,1%
21,3%
18,7%
2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022

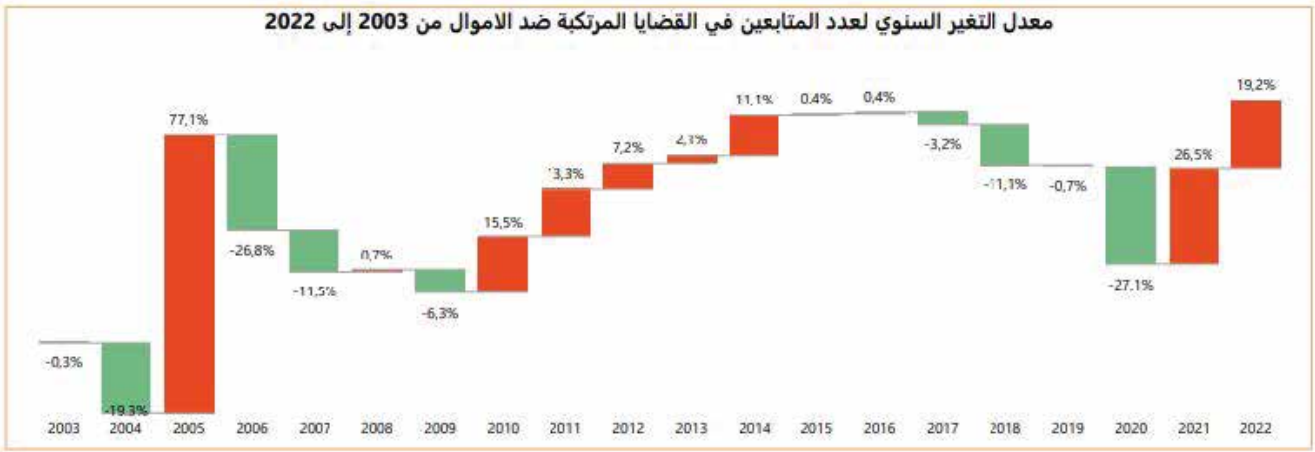
معدل التغير السنوي لعدد المتابعين في القضايا المرتكبة ضد الاموال من 2003 إلى 2022
-0,3%
-19,3%
77,1%
-26,8%
-11,5%
0,7%
-6,3%
15,5%
13,3%
7,2%
2,1%
11,1%
0,4%
0,4%
-3,2%
-11,1%
-0,7%
-27,1%
26,5%
19,2%
2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سـنة 2002 إلى سنة 2022:

تحتل مجموعة من الجنايات والجنح مركز الصدارة ضمن صنف الجنايات والجنح الماسّة بالأموال، وتأتي في مقدمتها جرائم السرقات وانتزاع الأموال بمجموع يعادل 702199 من أصل 1581087 قضية ضد الأموال وعدد متابعين يناهز 702199 متابع لتغطي بذلك نسبة 44.4% من القضايا الرائجة أمام المحاكم التي لها صلة بالأموال، تليها جرائم النصب وإصدار شيك بدون رصيد بنسبة 5.29% وعدد قضايا يفوق أربعين ألف قضية(467122)، ثم بعدها تأتي جرائم الاعتداء على الأملاك العقارية، بنسبة 14.1%.

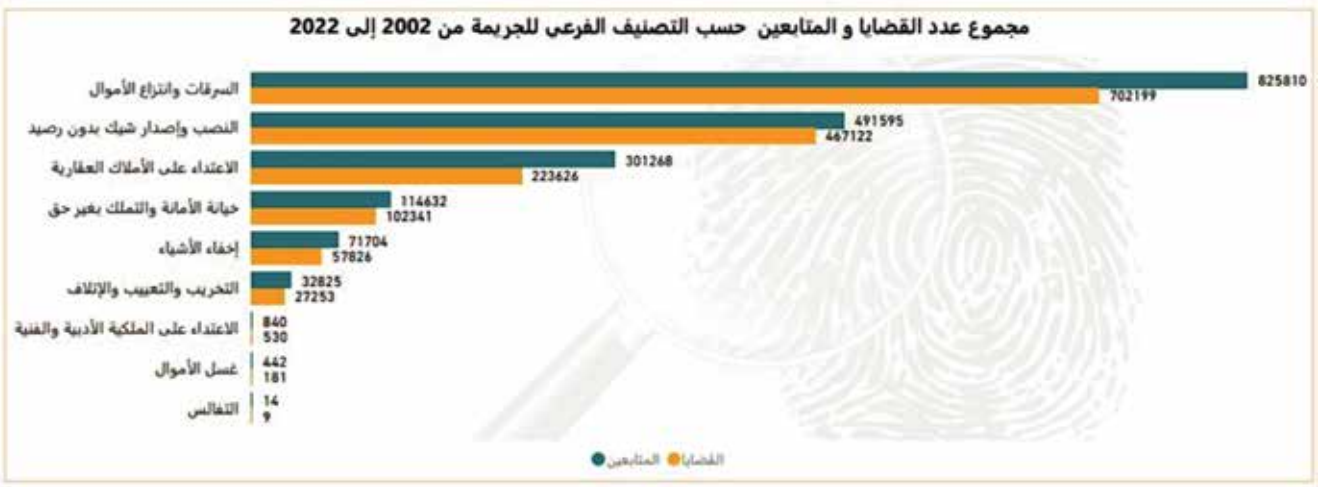

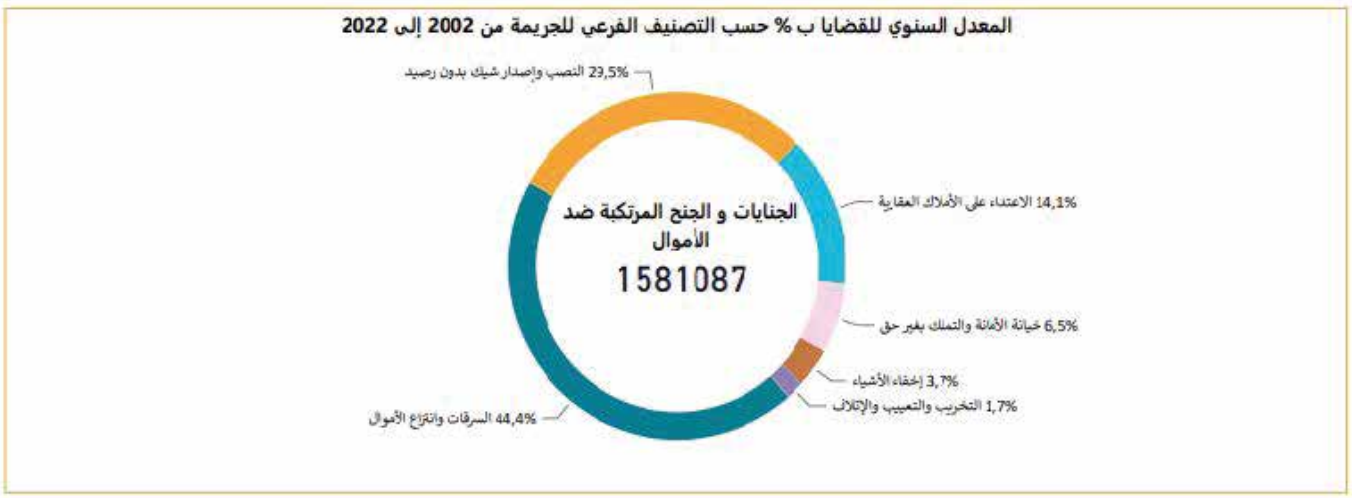

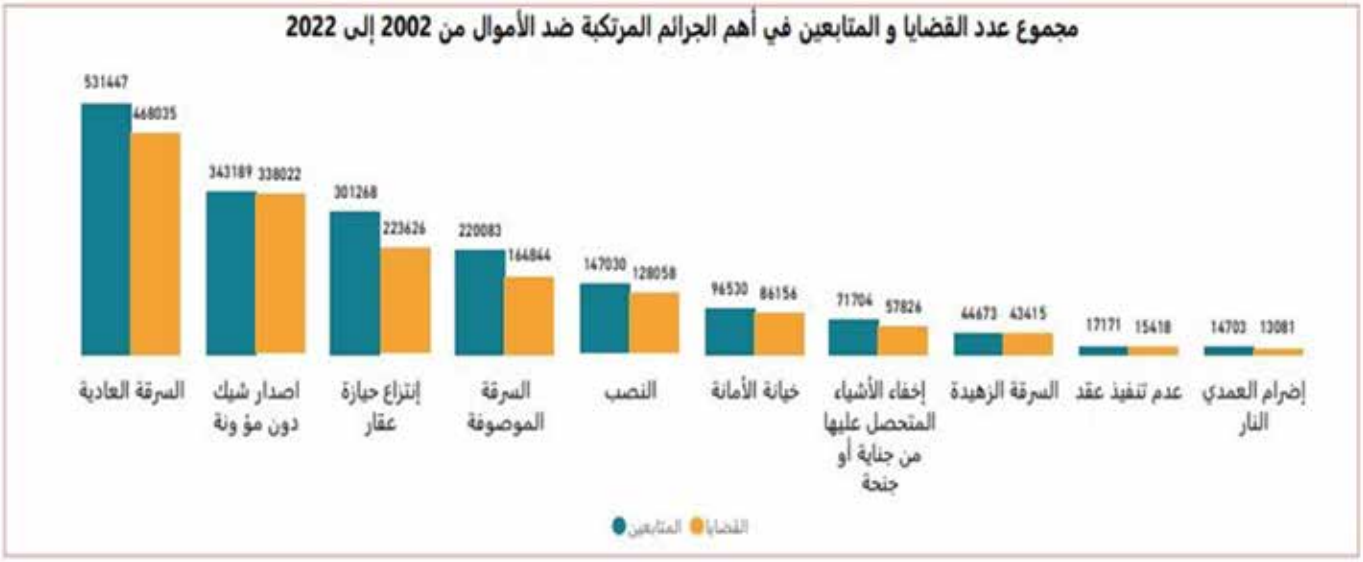

ثالثا: الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة

من خلال الاطلاع على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالجرائم الماسة بنظام الأسرة والأخلاق العامة خلال المدة الزمنية الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2022، يتضح أنها تشكل نسبة % 77.6 من مجموع القضايا المرتكبة خلال هذه الفترة الزمنية. كما شكل عدد المتابعين بالنسبة لهذه الفئة من الجرائم % 66.6 من إجمالي عدد المتابعين خلال نفس الفترة.

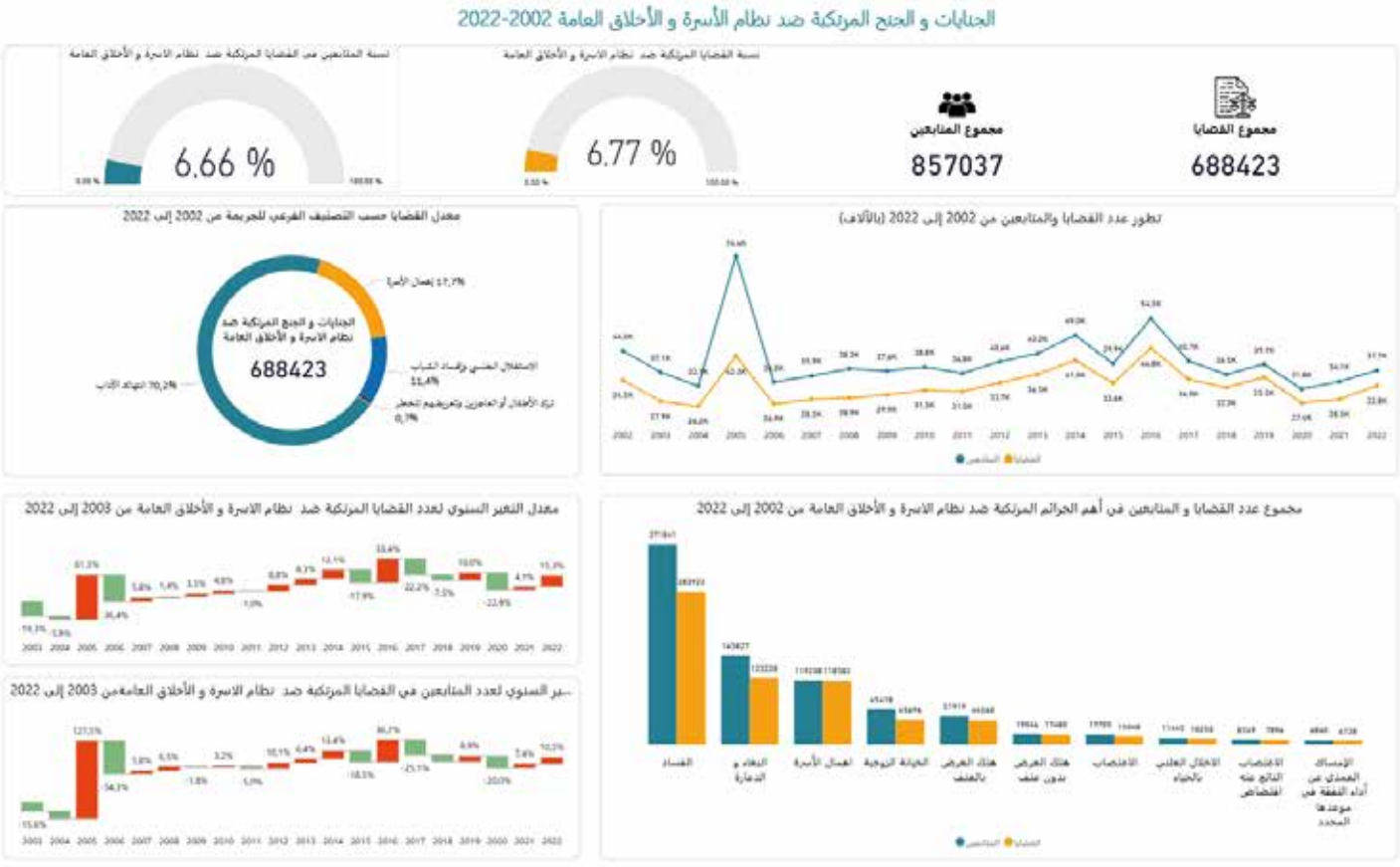

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

لقد سجلت سنة 2005 أعلى معدلات القضايا حيث تخطى حدود ال 42 ألف قضية بنسبة تطور 61% مقارنة بسنة 2004، أسفرت عنها متابعة ما يزيد عن 74 ألف شخص بنسبة ارتفاع بلغت 18% مقارنة مع سنة 2004، وسنة 2016 بعدد قضايا فاق 44 ألف قضية أسفرت عن متابعة أزيد من 54 ألف شخص ليعود بعد ذلك معدل القضايا المسجلة في السنوات الموالية إلى الاستقرار. كما سجل عدد القضايا والمتابعين من أجل هذه الجرائم أقوى انخفاض له سنة 2020 في سياق جائحة كورونا بما يناهز 27 ألف قضية و31 ألف متابع.

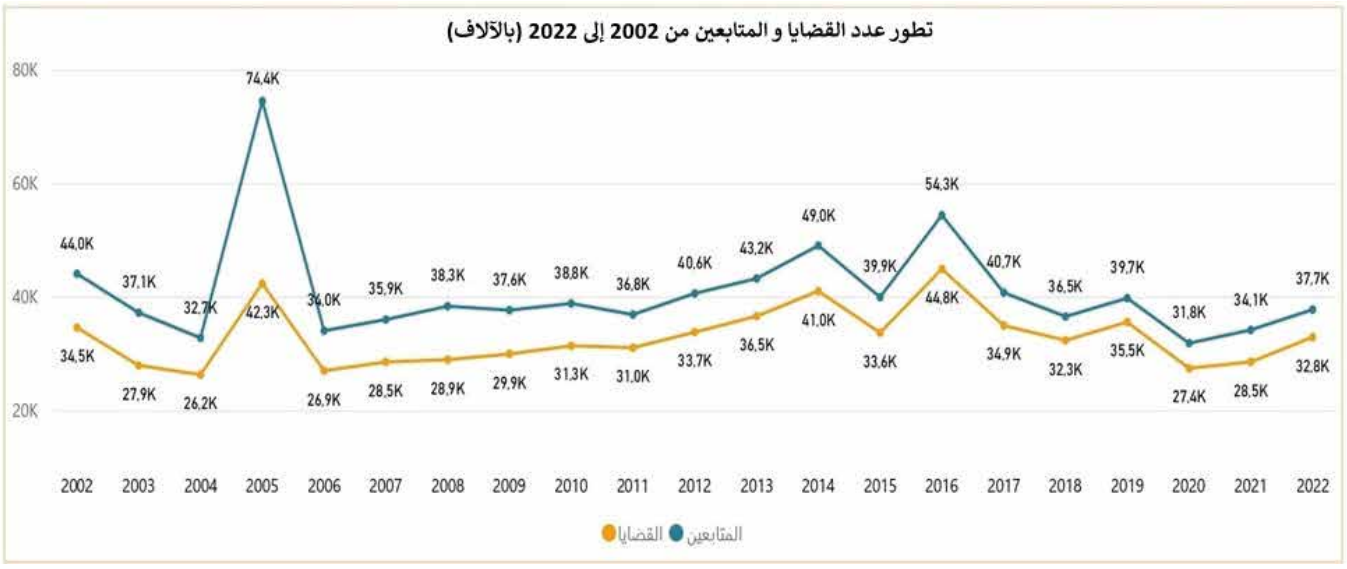

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائم من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

من خلال قراءة المعطيات المتعلقة بتطور عدد القضايا والمتابعين في الجرائم الماسة بنظام الأسرة والأخلاق العامة، نلاحظ أن جرائم «انتهاك الآداب»، أو الجرائم ذات الطابع الجنسي، تأتي في مقدمة الجرائم المرتكبة خلال الفترة ما بين سنة 2002 و2022 بنسبة 70% من مجموع عدد القضايا المسجلة، بعدد قضايا تجاوز 575 ألف قضية وأزيد من 730 ألف شخص متابع، وتليها جريمة إهمال الأسرة بنسبة 17.7% من مجموع القضايا المسجلة خلال نفس الفترة المذكورة بعدد قضايا يقدر ب 62 ألف قضية، وأزيد من 62 ألف شخص متابع.

مجموع عدد القضايا و المتابعين حسب التصنيف الفرعي للجريمة من 2002 إلى 2022
انتهاك الآداب
730143
575613
إهمال الأسرة
62437
62078
الاستغلال الجنسي وإفساد الشباب
56441
44349
ترك الأطفال أو العاجزين وتعريضهم للخطر
6554
5343
الإجهاض
1462
1040
المتابعين
القضايا

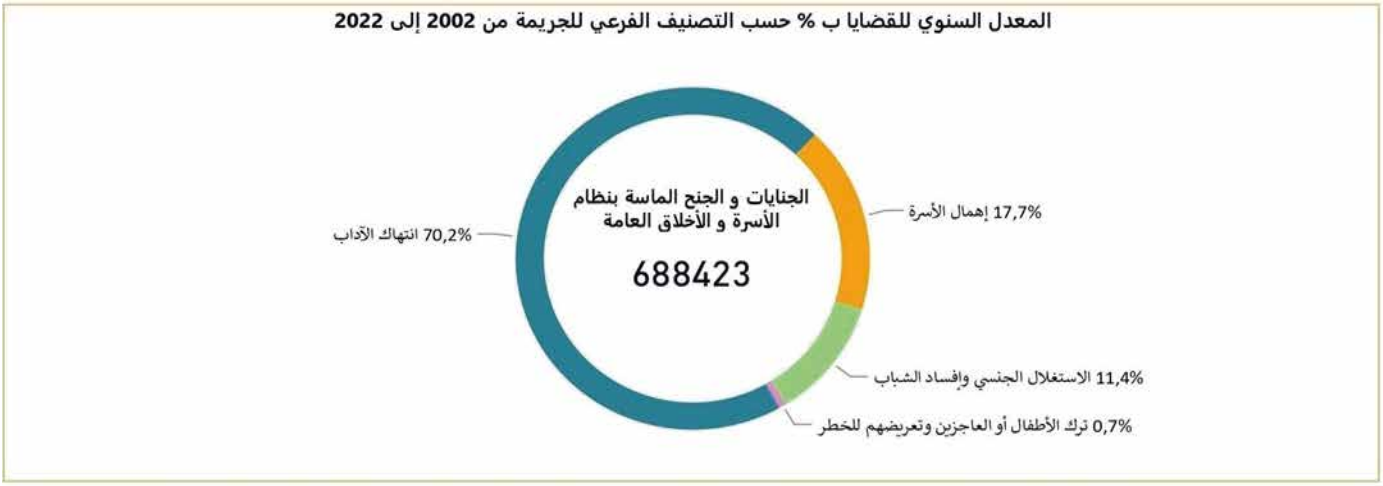
المعدل السنوي للقضايا ب % حسب التصنيف الفرعي للجريمة من 2002 إلى 2022
الجنايات و الجنح الماسة بنظام الأسرة و الأخلاق العامة
688423
70,2% انتهاك الآداب
17,7% إهمال الأسرة
11,4% الاستغلال الجنسي وإفساد الشباب
0,7% ترك الأطفال أو العاجزين وتعريضهم للخطر

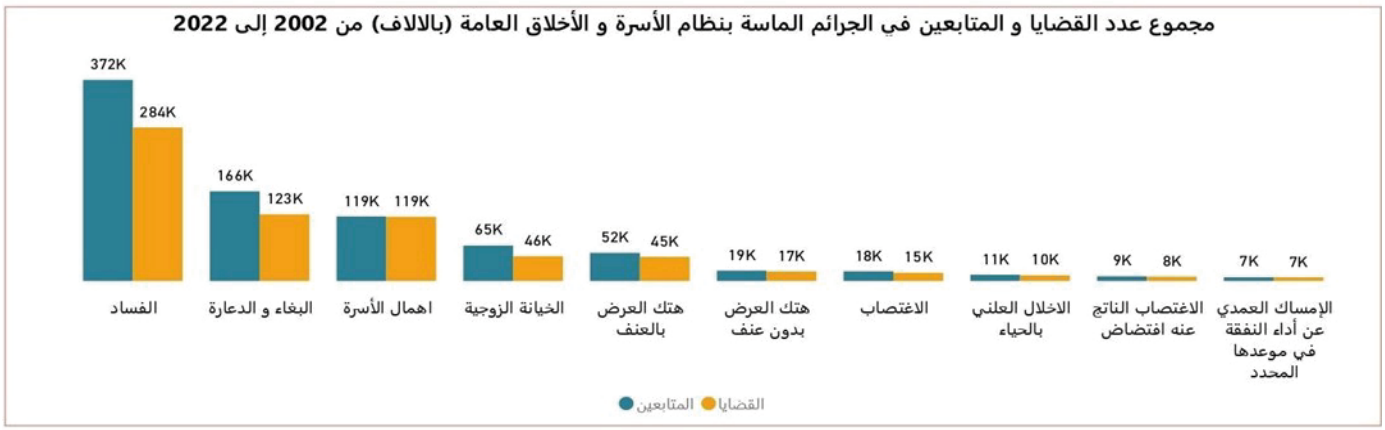
مجموع عدد القضايا و المتابعين في الجرائم الماسة بنظام الأسرة و الأخلاق العامة (بالالاف) من 2002 إلى 2022
372K
284K
الفساد
166K
123K
البغاء و الدعارة
119K
119K
اهمال الأسرة
65K
46K
الخيانة الزوجية
52K
45K
هتك العرض بالعنف
19K
17K
هتك العرض بدون عنف
18K
15K
الاغتصاب
11K
10K
الاخلال العلني بالحياء
9K
8K
الاغتصاب الناتج عنه افتضاض
7K
7K
الإمساك العمدي عن أداء النفقة في موعدها المحدد
المتابعين
القضايا

رابعا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأمن العام

تعد الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأمن العام من أهم القضايا الزجرية الرائجة أمام محاكم المملكة، وتضم هذه القضايا مجموعة من الجرائم المنصوص عليها في الفصول (293-333) من مجموعة القانون الجنائي المغربية، وهي كما يلي:

- تكوين العصابات الإجرامية والتعاون مع المجرمين؛
- التحريض على ارتكاب الجنايات والجنح؛
- العصيان؛
- العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها؛
- الهروب؛
- خرق الإقامة الإجبارية وعدم مراعاة تدابير الوقاية؛
- التسول و التشرد

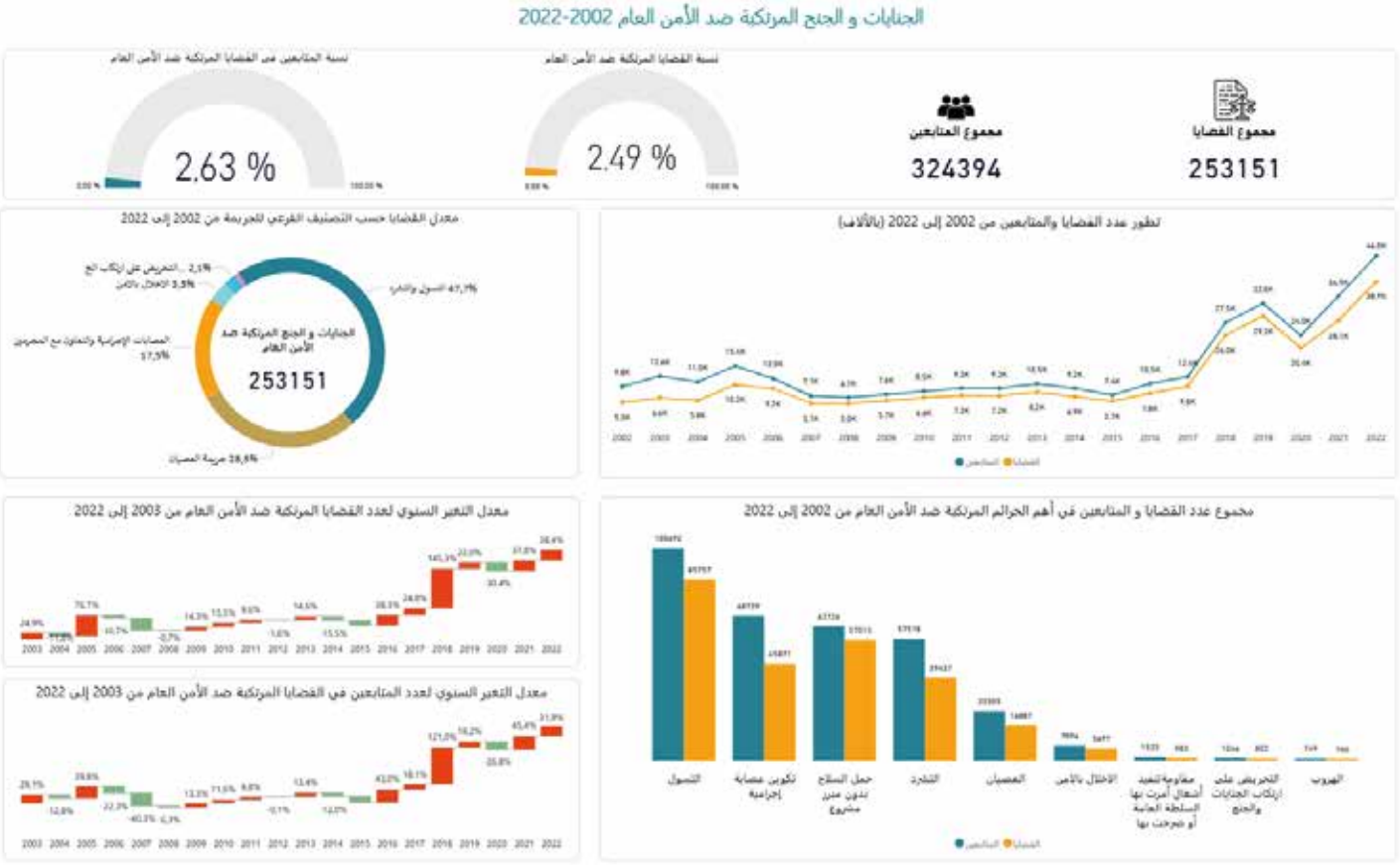

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022:

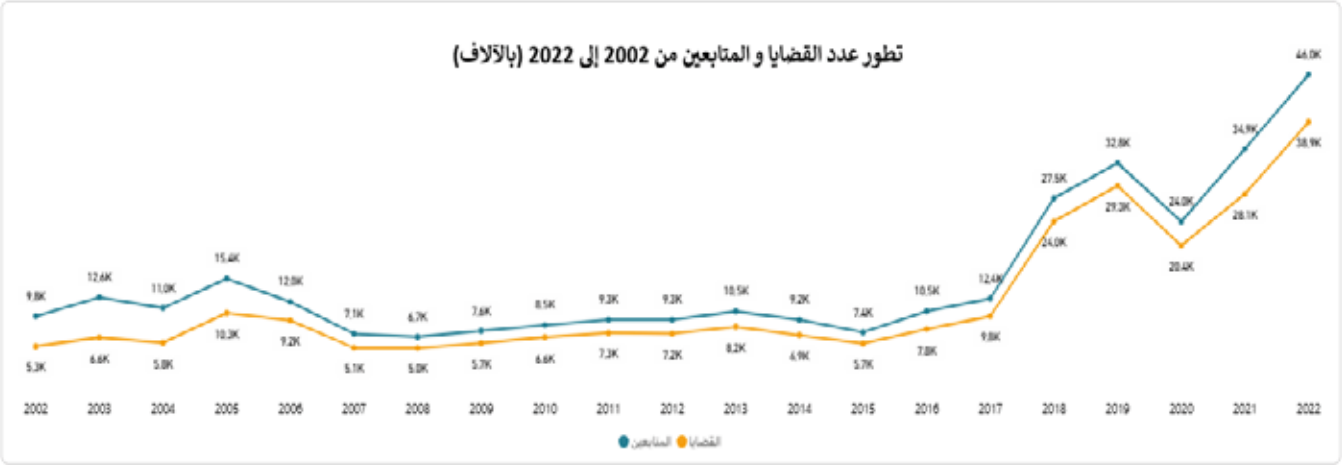

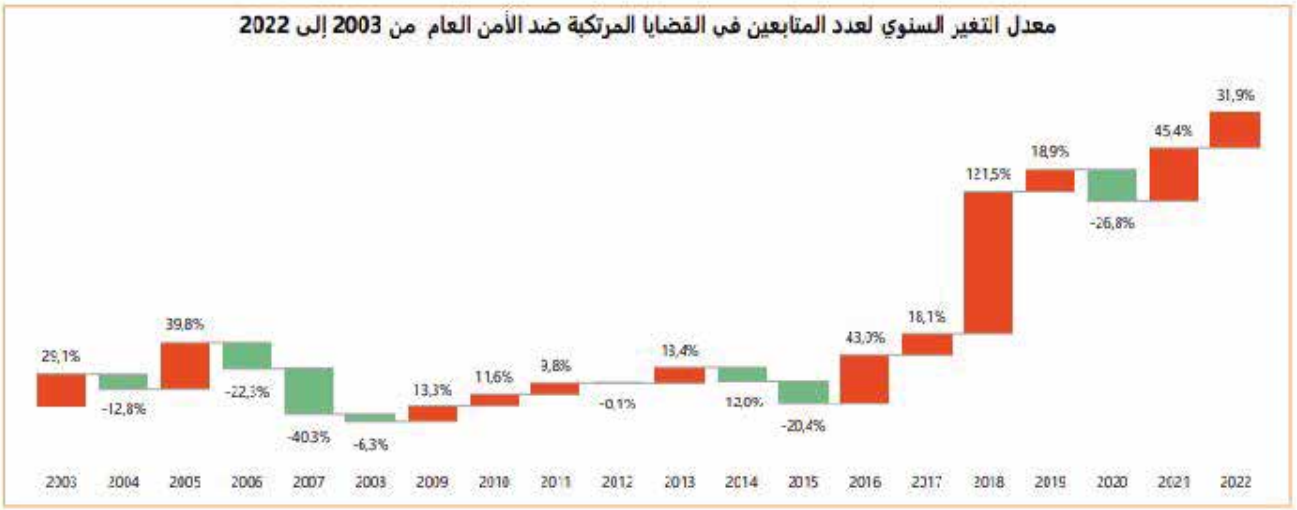

ب-عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

لقد سجّلت بعض أنواع الجرائم الماسة بالأمن العام ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين ،وهو ما يصدق على جرائم التسول والتشرد وجريمة العصيان وجرائم تكوين العصابات الإجرامية والتعاون مع المجرمين، بالإضافة إلى الجرائم المتعلقة بالإخلال بالأمن العام. وتأتي في مقدمة الجنايات والجنح الماسة بالأمن العام قضايا التسول والتشرد بنسبة تقدر ب 47.9 في المائة، حيث بلغ عددها 125194 من أصل 253174 قضية، فيما ناهز عدد المتابعين بشأنها 158210، تليها جريمة العصيان بنسبة 28.6%، ثم الجرائم ذات الصلة بتكوين العصابات الإجرامية والتعاون مع المجرمين بنسبة 17.5%، بينما لم تتعدى أي واحدة من جرائم الإخلال بالأمن وجرائم التحريض على ارتكاب الجنايات والجنح والهروب نسبة الأربعة في المائة.

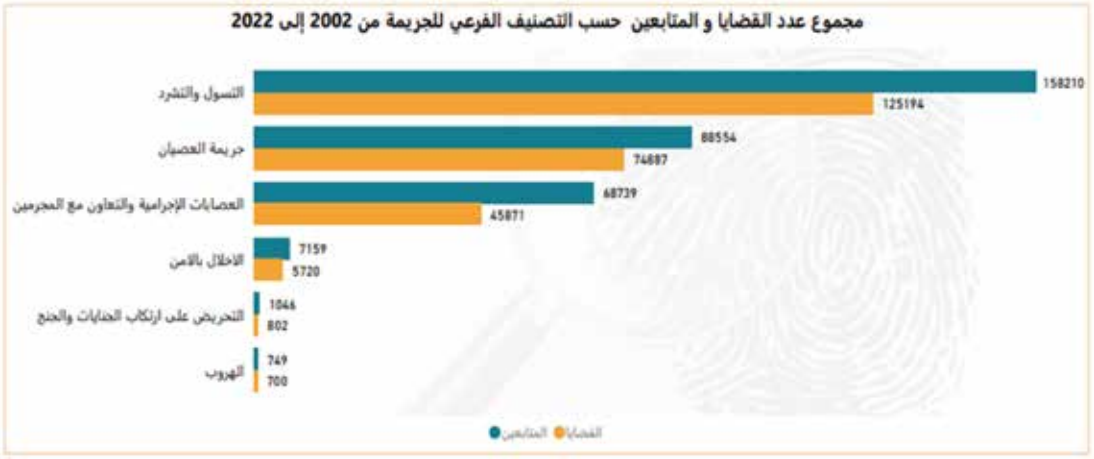

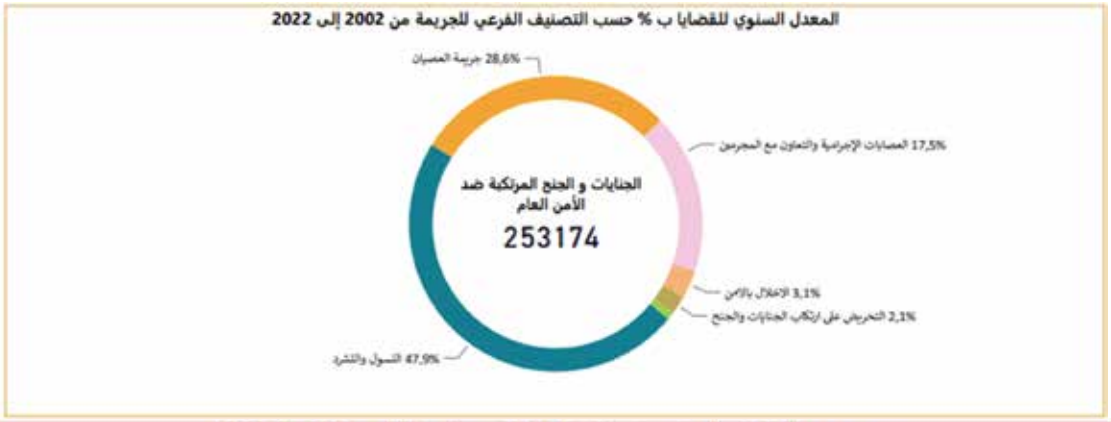

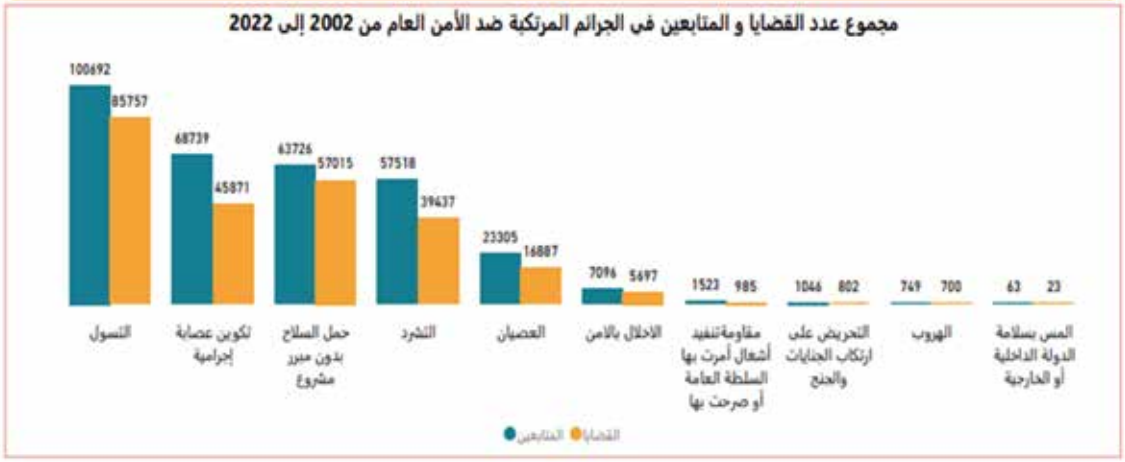

خامسا: الجنايات والجنح المرتكبة من طرف الموظفين ضد النظام العام

نظم المشرع المغربي الجنايات والجنح المرتكبة من طرف الموظفين ضد النظام العام ضمن الباب الثالث من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي (الفصول 262-233).

وقد بلغ عدد الجنايات والجنح المرتكبة من طرف الموظفين ضد النظام العام خلال الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2022 حوالي 197476 قضية، وقد سجلت هذه القضايا ارتفاعا ملحوظا بين سنة 2002 التي كان فيها المعدل يضاهي 2300 قضية، وسنة 2022 التي أصبح فيها المعدل يفوق 20.000قضية.

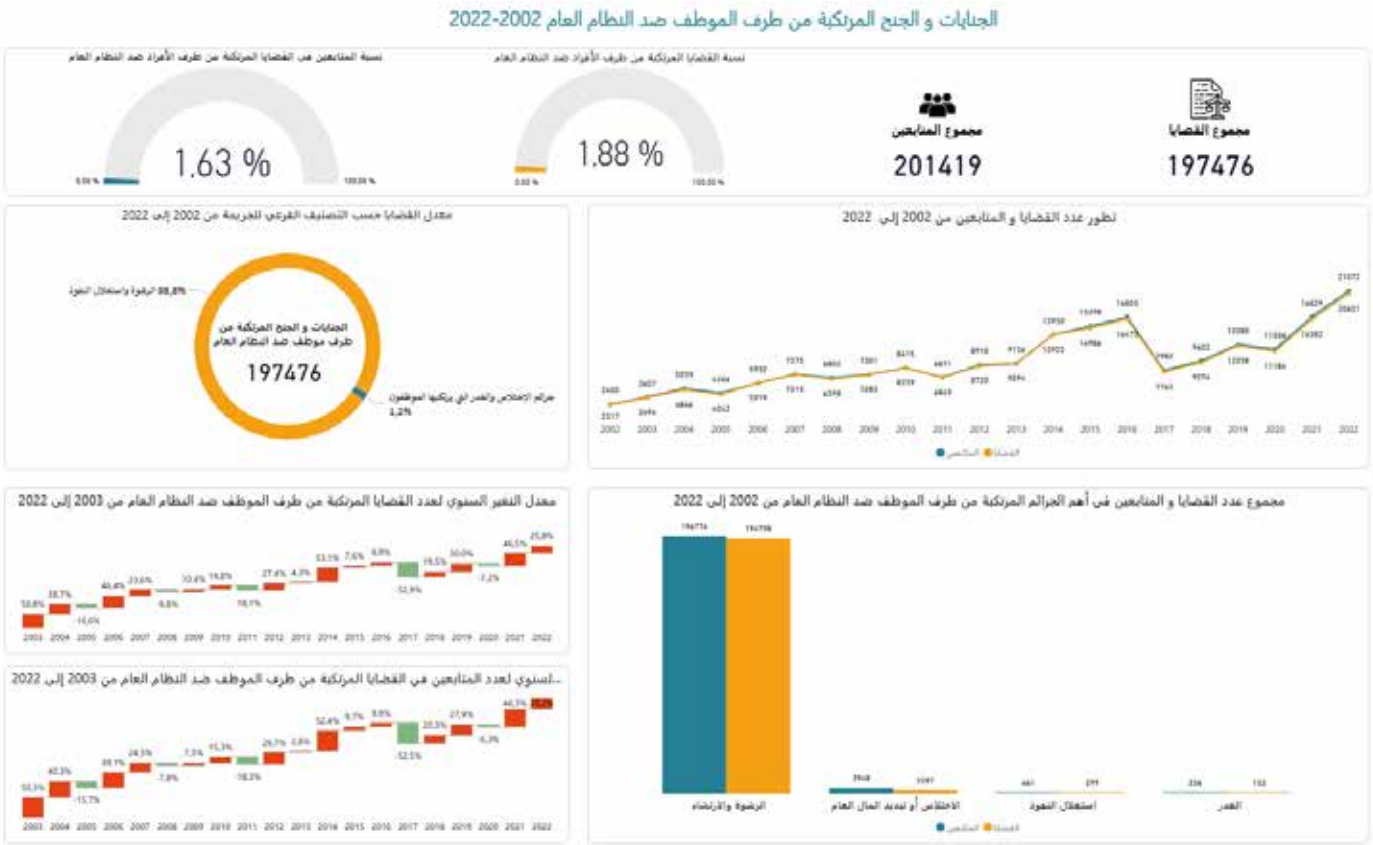

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

يلاحظ أن الأرقام التي بلغتها هذه الفئة من الجنايات والجنح قد ظلت في ارتفاع نسبي وتدريجي خلال السنوات الممتدة من سنة 2002 إلى حدود سنة 2012/2013، لتسجل بعدها في السنوات اللاحقة(2013-2022) ارتفاعاً ملحوظاً، فعلى سبيل المثال سجلت سنة 2014 حوالي 14.000 قضية ومتابعة، فيما سجلت سنة 2015 حوالي 15000 قضية و15300 متابع، بينما فاقت سنة 2016 نسبة 16500 قضية و 16800 متابع، بمعدل ارتفاع بلغ 10%، أما خلال سنة 2017 فقد تم تسجيل انخفاض ملحوظ بنسبة
(52.9%-) لتعاود هذه النسب الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة(2018 إلى 2022).

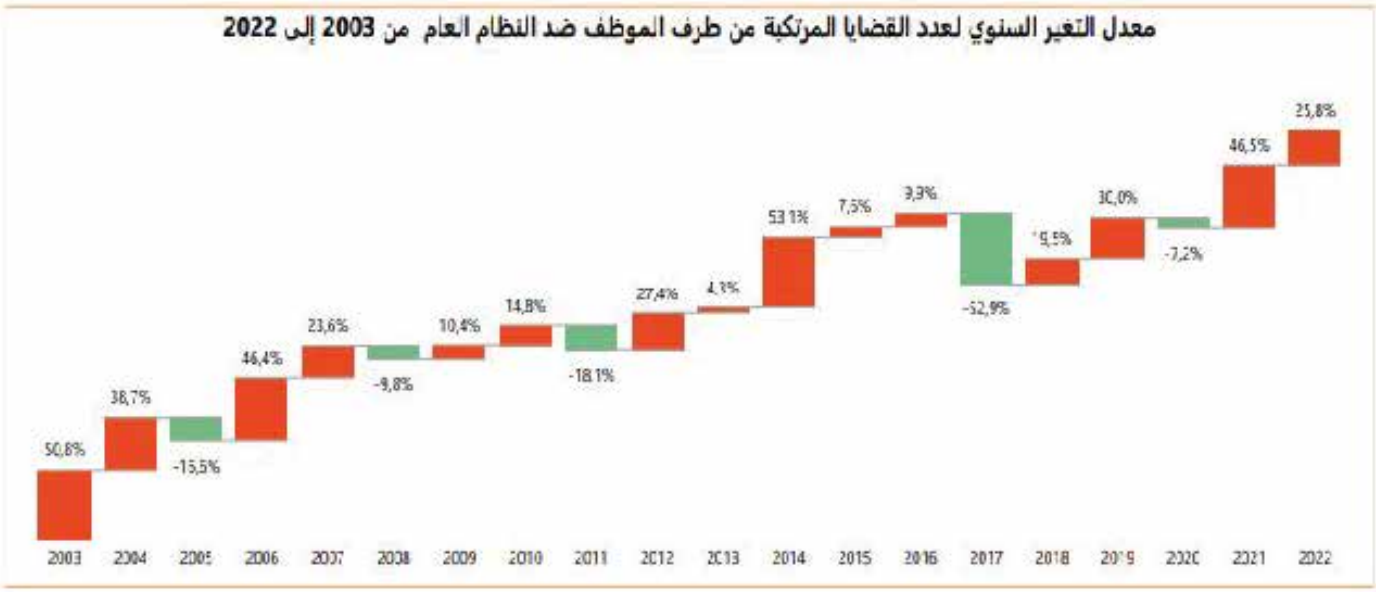

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سنة *2002* إلى سنة *2022*:

تعد قضايا الرشوة واستغلال النفوذ من بين أهم القضايا الزجرية المصنفة ضمن الجرائم التي يرتكبها الموظف ضد النظام العام الرائجة أمام محاكم المملكة، حيث تبوّأت الصدارة ضمن أنواع الجرائم التي تنتمي لنفس مجموعتها (جرائم الاختلاس والغدر التي يرتكبها الموظفون) ،فقد بلغ عدد القضايا المتعلقة بالرشوة واستغلال النفوذ 195037 قضية من أصل 197476 جريمة، فيما بلغ عدد المتابعين فيها معدل 197235 من أصل 201419 متابع، لتقدَّر بنسبة 98. في المائة من مجموع الجنايات والجنح من نفس الفئة. تليها جرائم الاختلاس والغدر التي بلغ عدد القضايا فيها 2439 قضية 4184 متابع، والتي تقدر نسبتها ب 1.2 في المائة، لتشكل بذلك النوع الأقل تسجيلا من بين أصناف الجنايات والجنح المرتكبة من قبل الموظف ضد النظام العام.

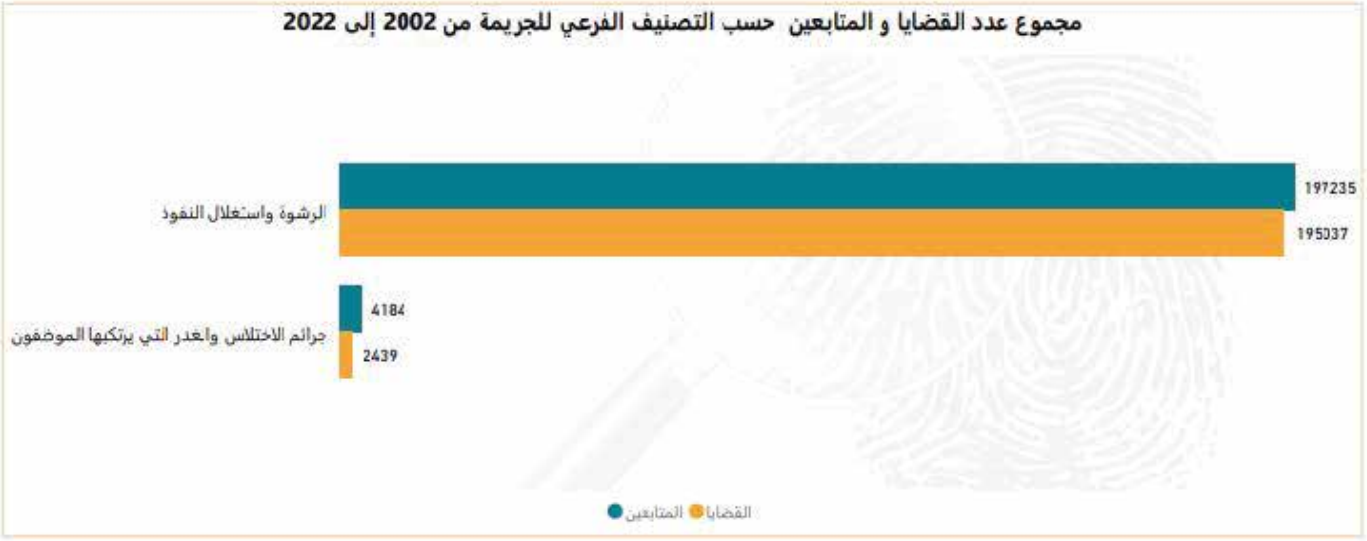
مجموع عدد القضايا و المتابعين حسب التصنيف الفرعي للجريمة من 2002 إلى 2022
الرشوة واستغلال النفوذ
197235
195037
جرائم الاختلاس والغدر التي يرتكبها الموظفون
4184
2439
المتابعين
القضايا

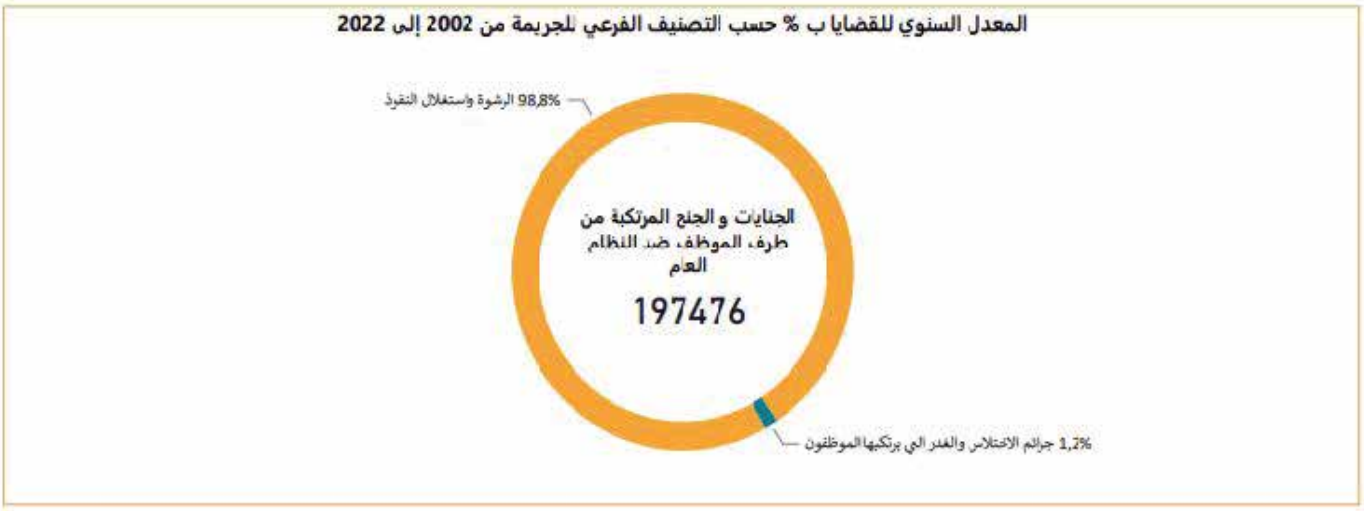
المعدل السنوي للقضايا ب % حسب التصنيف الفرعي للجريمة من 2002 إلى 2022
98,8% الرشوة واستغلال النفوذ
الجنايات و الجنح المرتكبة من طرف الموظف ضد النظام العام
197476
1,2% جرائم الاختلاس والغدر التي يرتكبها الموظفون

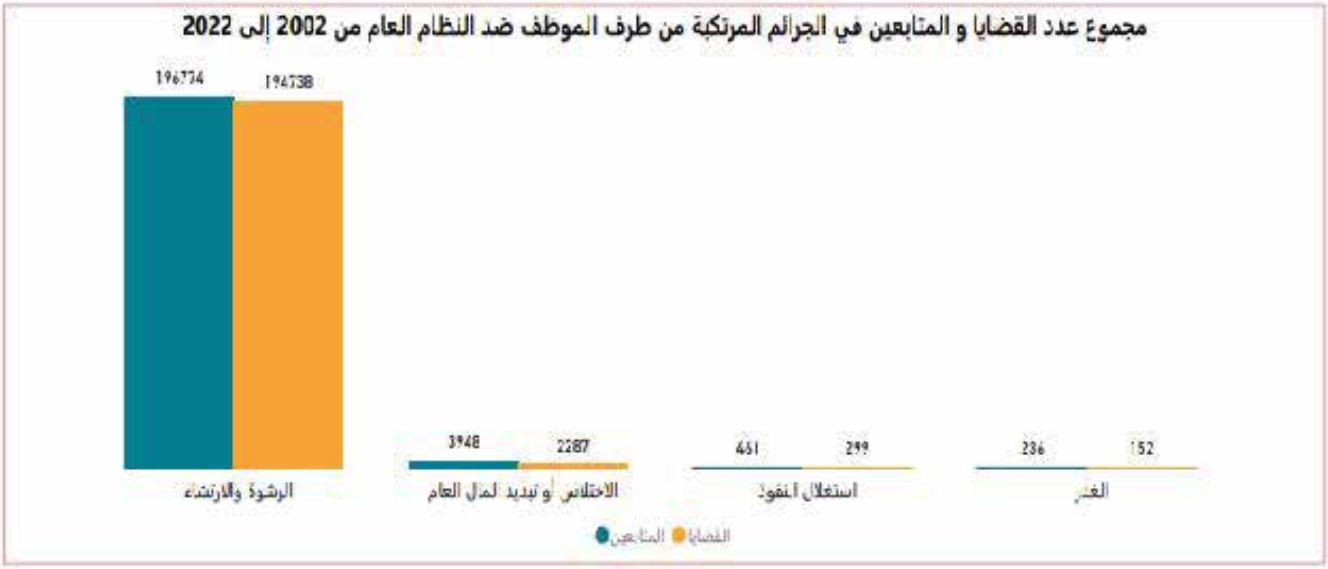
مجموع عدد القضايا و المتابعين في الجرائم المرتكبة من طرف الموظف ضد النظام العام من 2002 إلى 2022
196774
194738
3948
2287
461
299
236
152
الرشوة والارتشاء
الاختلاس و تبديد المال العام
استغلال النفوذ
الغدر
المتابعين
القضايا

سادسا: الجنايات والجنح المرتكبة من طرف الأفراد ضد النظام العام

نظرت المحاكم المغربية خلال السنوات الممتدة من سنة 2002 إلى سنة 2022 في حوالي مائة ألف وتسعمائة وتسعة وأربعون (100949) قضية متعلقة بالجنح والجنايات المرتكبة من قبل الأفراد ضد النظام العام، تعدى عدد المتابعين فيها سقف المائة ألف متابع(119739).

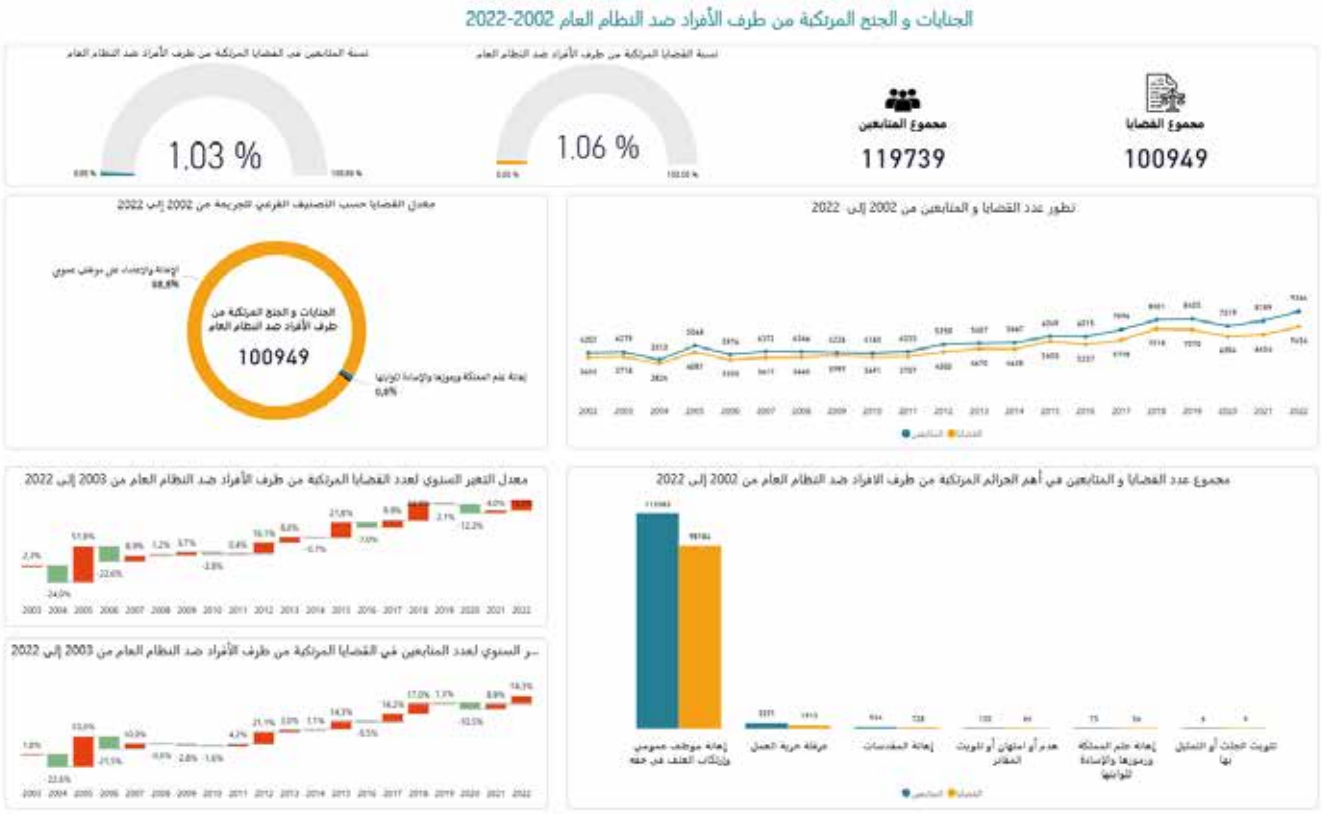

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

إذا كان عدد المتابعين في القضايا ذات الصلة بالجنايات والجنح المرتكبة من طرف الأفراد ضد النظام العام قد عرف استقراراً نسبياً بين سنة 2002 وسنة 2003 ، وكانت القضايا المتعلقة به قد عرفت انخفاضاً ملحوظاً سنة 2004 بنسبة(24.0%)، فإنها قد عرفت ارتفاعاً متزايداً في العديد من الفترات الزمنية ضمن العقدين الأخيرين، لعلّ أبرزها سنة 2005 التي تضاعف فيها عدد القضايا بنسبة(51.8%)، وسنة 2015 بنسبة (21.8%)، وسنة 2021 بنسبة(4.0%).

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سنة *2002* إلى سنة *2022*:

تحتل جرائم الإهانة والاعتداء على موظف عمومي مركز الصدارة ضمن الجرائم المرتكبة من طرف الأفراد ضد النظام العام خلال العقدين الأخيرين(2002-2022)، بمعدل 100097 قضية من أصل 100949 جريمة مرتكبة من قبل الأفراد ضد النظام العام، أي بنسبة تقدر ب 99.2%، وبعدد متابعين يتعدى سقف المائة ألف(118604)، في حين بلغت جرائم إهانة علم المملكة ورموزها والإساءة لثوابتها معدل 784 قضية و999 متابع بنسبة تمثل 0.8%.

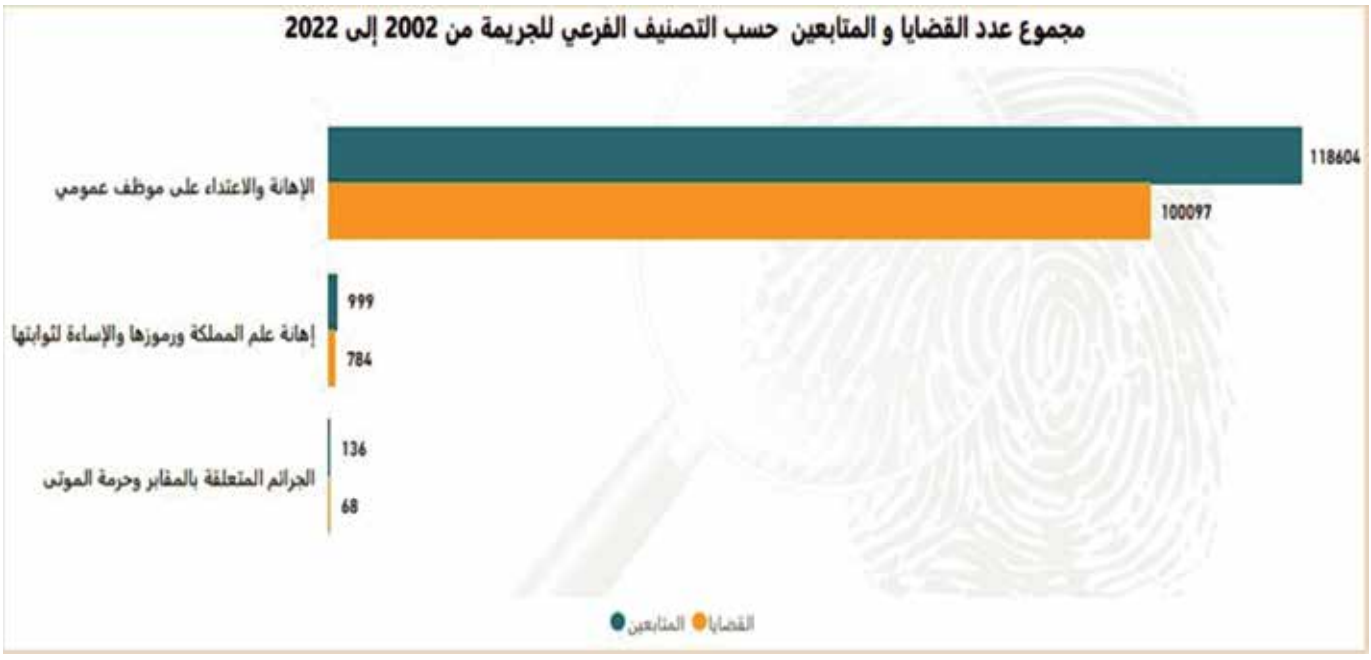

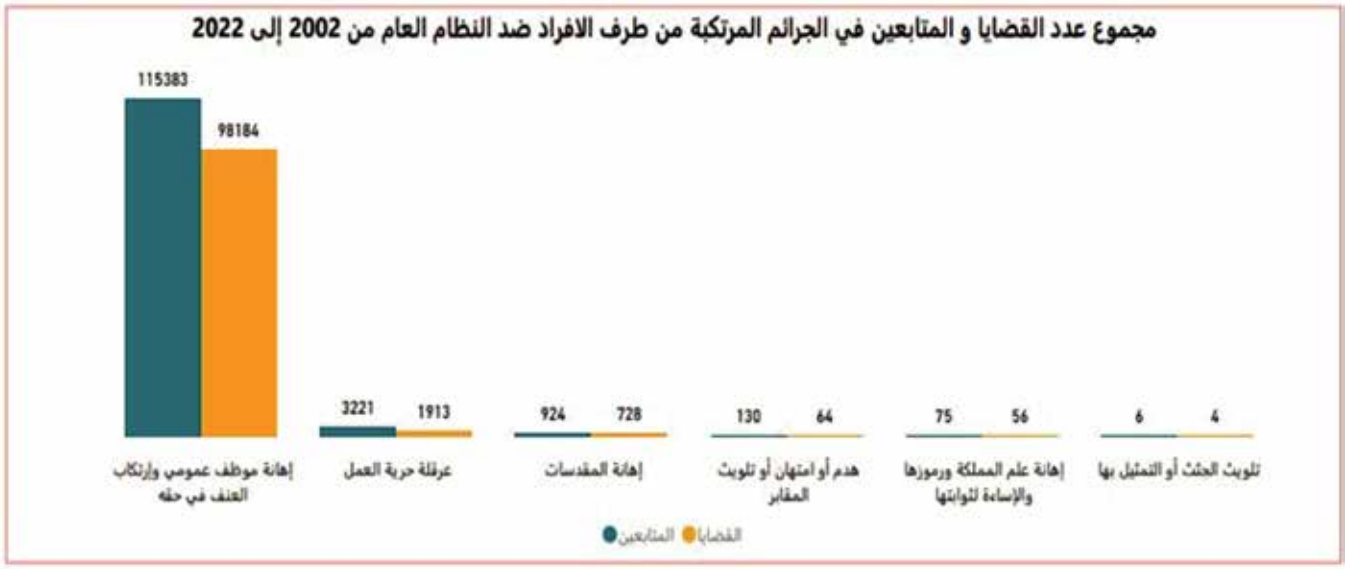

سابعا: الجرائم المنظمة بمقتضى قوانين خاصة

تعد الجرائم المنظمة بمقتضى قوانين خاصة من أهم القضايا الزجرية الرائجة أمام محاكم المملكة ،حيث تدخل في إطارها مجموعة من الصور الإجرامية، لعل من أهمها:

- جريمة الغش في المواد الغذائية؛
- الجنح والمخالفات الغابوية؛
- جريمة التهريب؛
- جريمة الهجرة السرية؛
- جريمة الاتجار في المواد الكحولية؛
- جريمة السكر العلني ؛

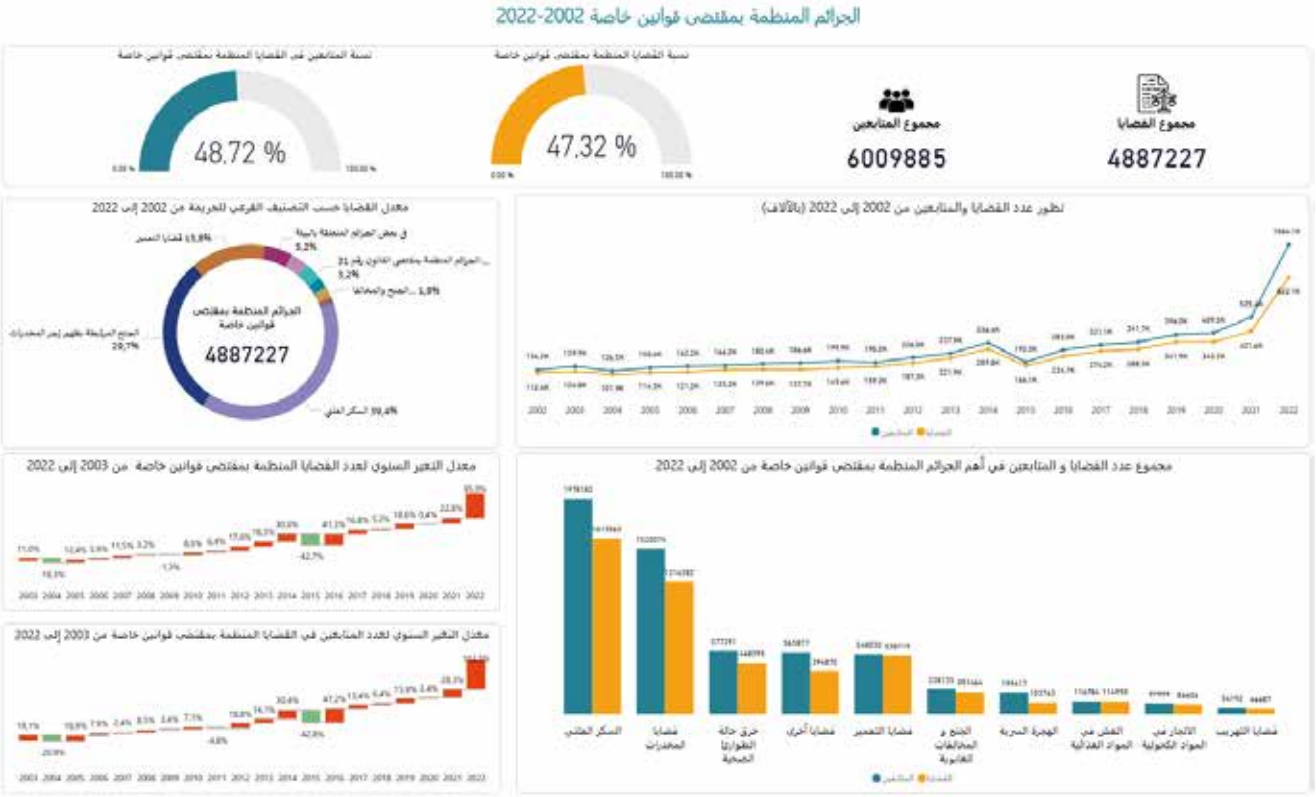

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

لقد عرف هذا النوع من الجرائم ارتفاعاً مطرداً خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى عدد القضايا أو المتابعين، وهو ما يعزى إلى تعدد النصوص القانونية في هذا الصدد.

ومن خلال المعطيات الموضحة أدناه، يتبين أن معدل القضايا المتعلقة بالجرائم المنظمة بمقتضى قوانين خاصة يعرف ارتفاعا مستمرا على مدار العقدين السالفين من سنة 2002 إلى سنة 2022. وقد سجلت سنة 2014 ارتفاعا نسبيا على مستوى عدد القضايا والمتابعين، بعدد قضايا ناهز 290 ألف قضية، بنسبة تطور بلغت 30.6%عن سنة 2013 تم من خلالها متابعة ما يفوق 330 ألف شخص بنسبة ارتفاع بلغت 30.4% مقارنة مع سنة 2013، وسنة 2022، بعدد قضايا تجاوز 800 ألف قضية أسفرت عن متابعة أزيد من مليون و64 ألف شخص، هي الأعلى من حيث عدد القضايا المسجلة وكذلك من حيث عدد المتابعين.

كما يجب الإشارة كذلك إلى أن عدد القضايا والمتابعين على خلفية خرق حالة الطوارئ الصحية قد سجل خلال سنة 2022 ما مجموعه 468395 قضية أي ما نسبته 56.97% من مجموع القضايا المسجلة(أسفرت عن متابعة 577291 شخص بمعدل 54.25% من إجمالي عدد المتابعين.)

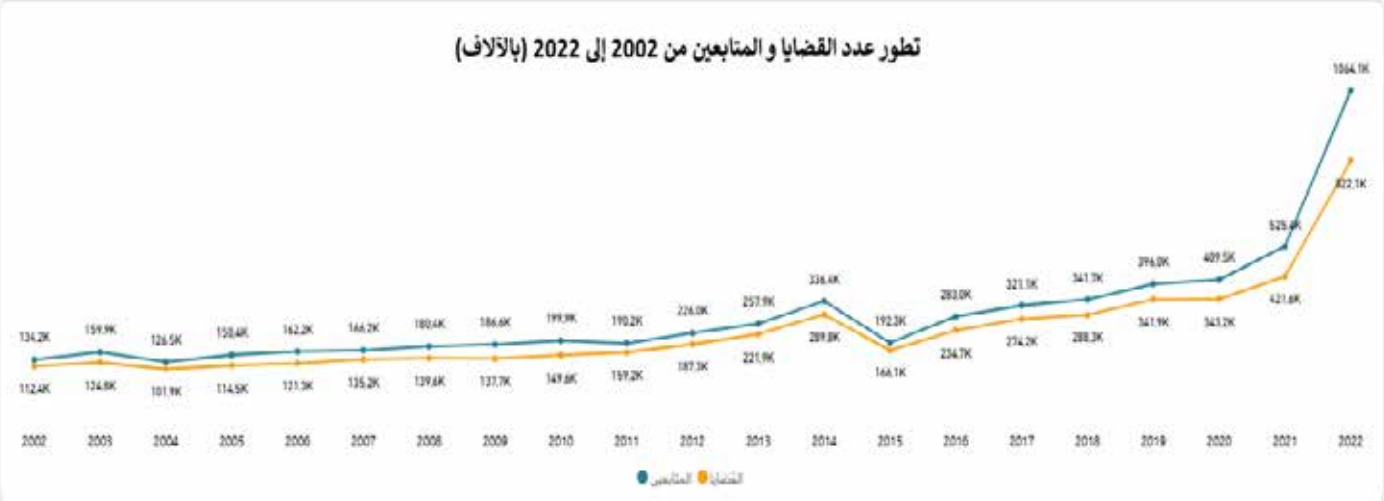
تطور عدد القضايا و المتابعين من 2002 إلى 2022 (بالآلاف)
2002
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022

معدل التغير السنوي لعدد القضايا المنظمة بمقتضى قوانين خاصة من 2003 إلى 2022
11,0%
-18,3%
12,4%
5,9%
11,5%
3,2%
-1,3%
8,6%
6,4%
17,6%
18,5%
30,6%
-42,7%
41,3%
16,8%
5,2%
18,6%
0,4%
22,8%
95,0%
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022

معدل التغير السنوي لعدد المتابعين في القضايا المنظمة بمقتضى قوانين خاصة من 2003 إلى 2022
19,1%
-20,9%
18,9%
7,9%
2,4%
8,5%
3,4%
7,1%
-4,8%
18,8%
14,1%
30,4%
-42,8%
47,2%
13,4%
6,4%
15,9%
3,4%
28,3%
102,5%
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سنة 2002 إلى سنة 2022:

من خلال قراءة المعطيات أدناه نلاحظ أن جرائم السكر العلني تأتي في مقدمة الجرائم المرتكبة خلال الفترة ما بين سنة 2002 و2022 بنسبة 29% من مجموع عدد القضايا المسجلة ب مليون و613 ألف قضية ومليون و978 ألف متابع، تليها الجرائم المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية بنسبة 22.30% من مجموع القضايا المسجلة خلال نفس الفترة المذكورة ب مليون و119 ألف قضية أسفرت عن متابعة مليون و488 ألف شخص، تليها القضايا المتعلقة بالتعمير بنسبة 10% من مجموع القضايا المسجلة بأزيد من 538 ألف قضية وبأكثر من 548 ألف متابع.

ملاحظة: تجدر الإشارة أن عدد القضايا والمتابعين من أجل خرف حالة الطوارئ الصحية قد سجل خلال سنة 2022 ما معدله 468395 قضية بنسبة(97.56 في المائة)، وما يناهز 577291 متابع بنسبة(54.25في المائة).

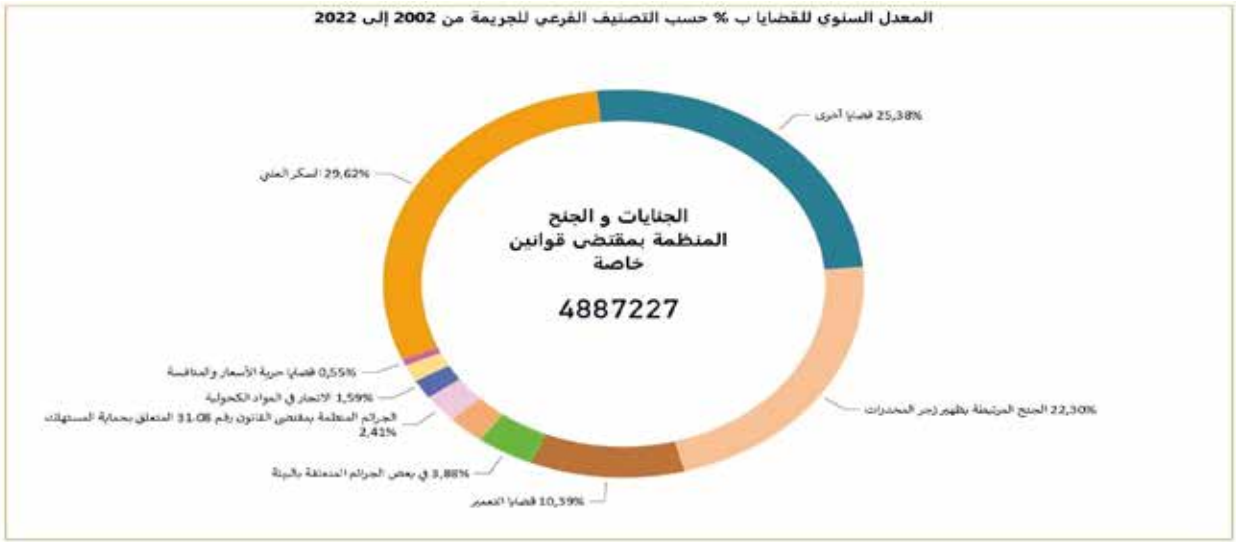

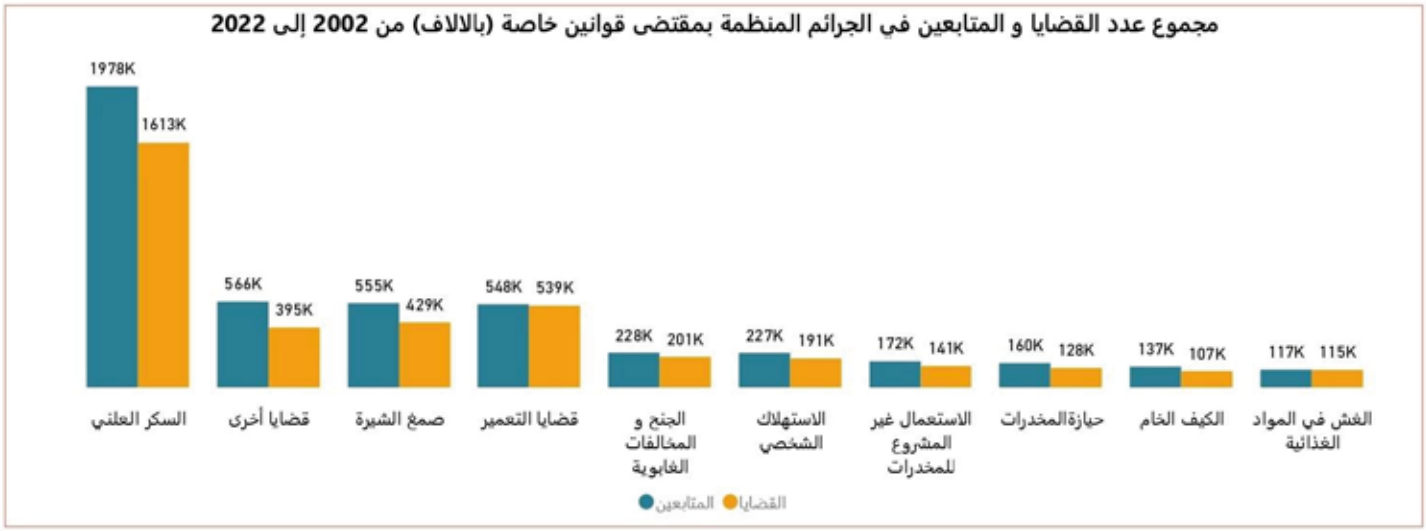

ثامنا: الجنايات والجنح المتعلقة بالتزوير والتزييف والانتحال

باستقراء المعطيات الإحصائية الواردة في الرسوم البيانية أدناه، يتضح أن معدلات ارتكاب الجرائم المتعلقة بالتزوير والتزييف والانتحال خلال الفترة الزمنية ما بين سنة 2002 و2022 لم تعرف استقرارا على مستوى معين.

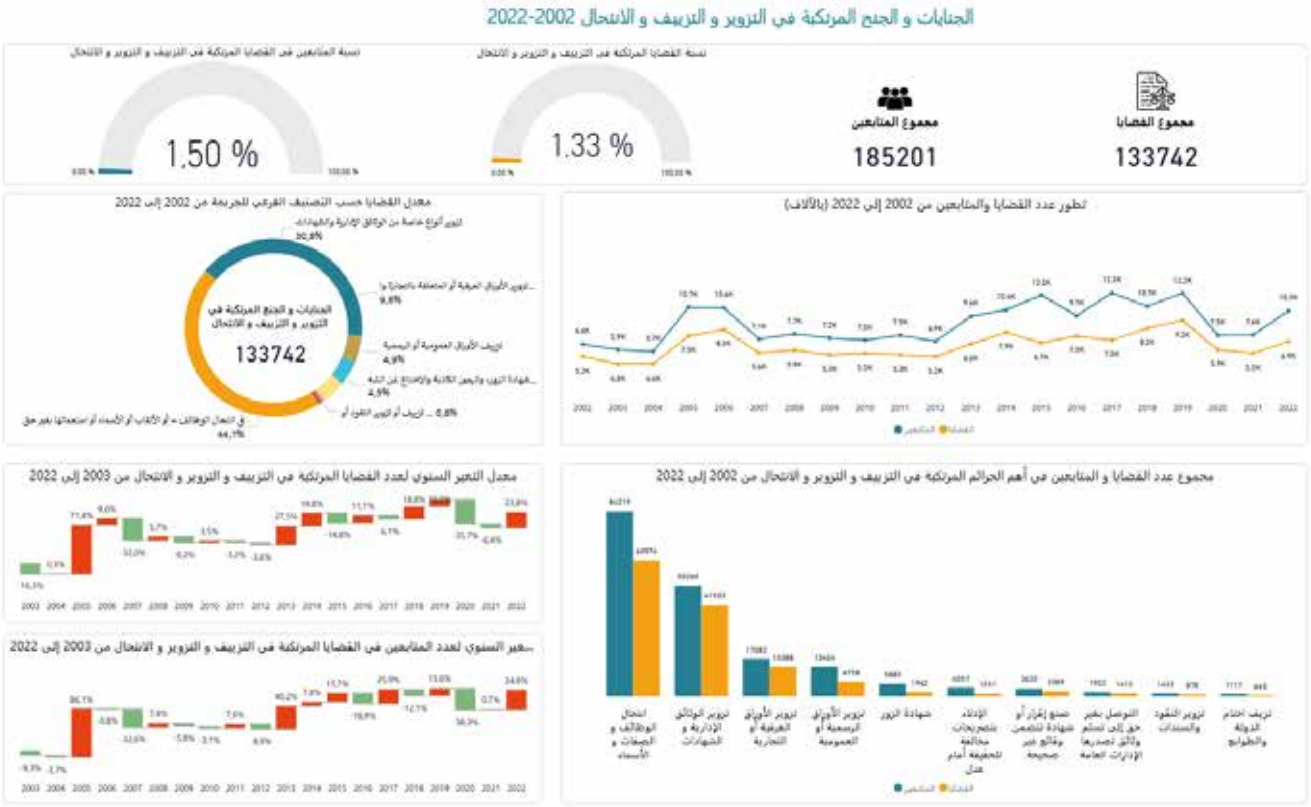

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022:

لقد عرف عدد القضايا المسجلة وعدد المتابعين من أجل جرائم التزوير والتزييف والانتحال أعلى معدلاته في سنة 2005 بعدد قضايا تجاوز 7 آلاف قضية بنسبة ارتفاع وصلت 17% مقارنة مع السنة التي قبلها، تمت فيها متابعة أزيد من 10 ألاف شخص بنسبة ارتفاع بلغت 86.1% مقارنة مع سنة 2004؛ وسنة 2015 بعدد قضايا تجاوز ال 6 آلاف قضية تمت فيها متابعة أزيد من
12 ألف شخص.

هذا وسجلت هذه السنة انخفاضا واضحا في عدد القضايا بنسبة 14.8% عن سنة 2014، في حين تم تسجيل ارتفاع في عدد المتابعين بنسبة 15.7%. وتعتبر سنة 2019 الأعلى من حيث عدد القضايا والمتابعين خلال الفترة ما بين سنة 2002 و2022 بعدد قضايا تجاوز ال 9 آلاف قضية تمت فيها متابعة أزيد من 12 ألف شخص، مع ملاحظة انخفاض معدلات هذه الجرائم خلال السنوات الموالية.

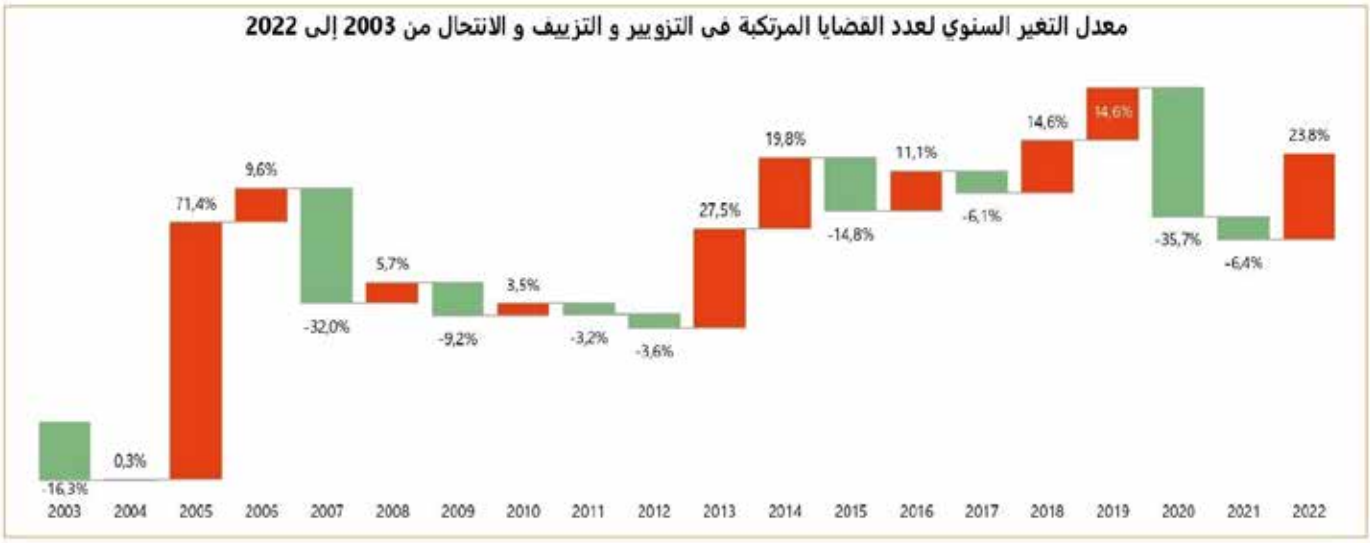

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سنة *2002* إلى سنة *2022*:

يتبين من خلال المعطيات أدناه أن جرائم انتحال الوظائف والصفات والأسماء كانت هي السائدة بنسبة 47% من مجموع القضايا المسجلة خلال الفترة الزمنية بين 2002 و2022، بعدد قضايا تجاوز 60 ألف قضية أسفرت عن متابعة أزيد من 80 ألف شخص، تليها الجرائم المعلقة بتزوير الوثائق الإدارية والشهادات بنسبة 32.3% من مجموع القضايا المسجلة خلال نفس الفترة بعدد قضايا ناهز 43 ألف قضية، تم من خلالها متابعة أكثر من 50 ألف شخص، تليها جرائم تزوير الأوراق العرفية أو المتعلقة بالتجارة والبنوك بنسبة 10% بعدد قضايا تجاوز 13 ألف قضية وبعدد متابعين تجاوز سقف 17 ألف شخص متابع.

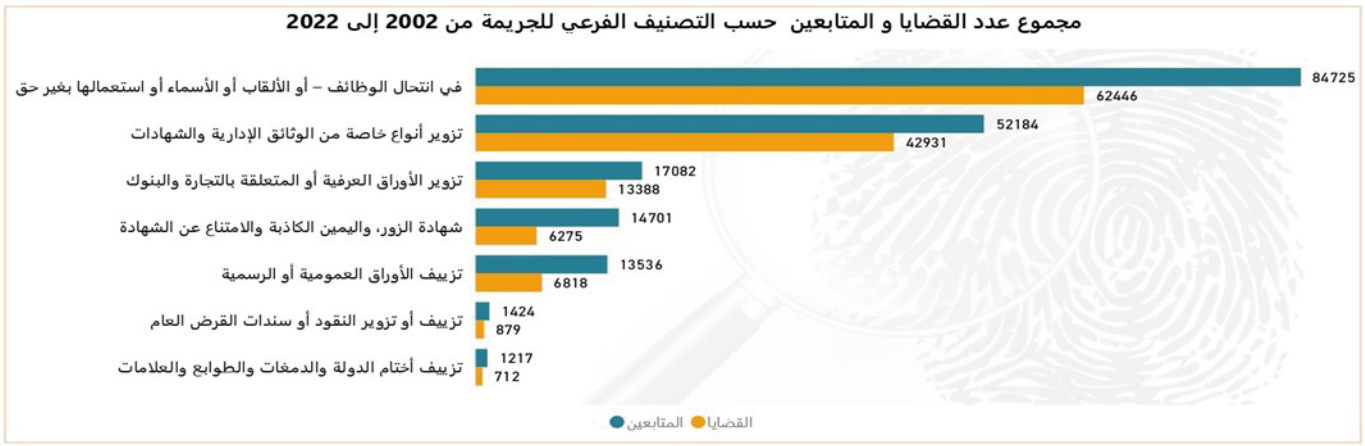

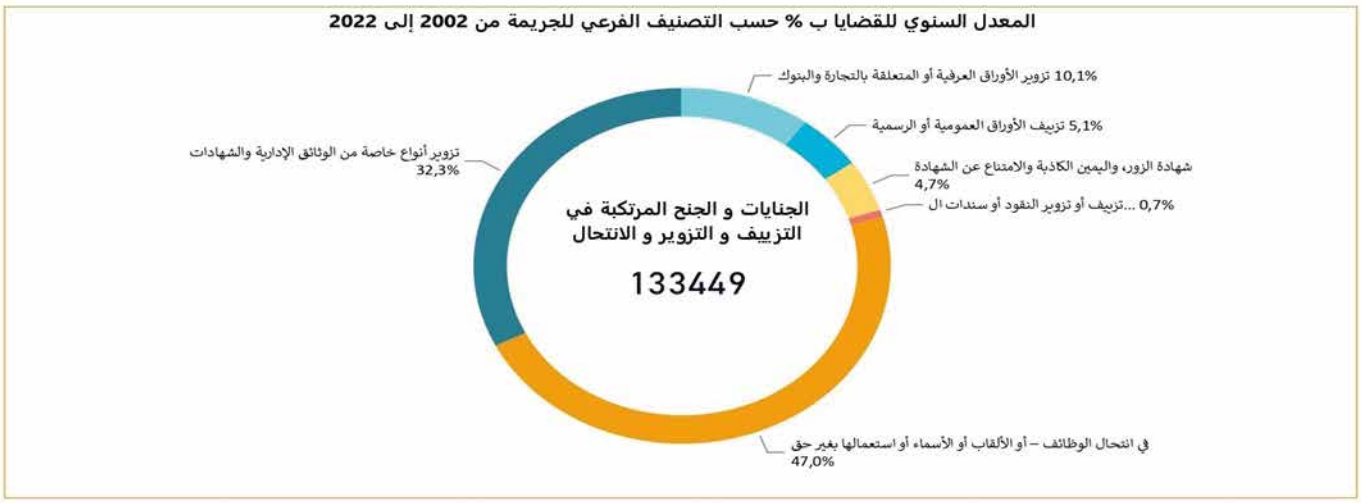

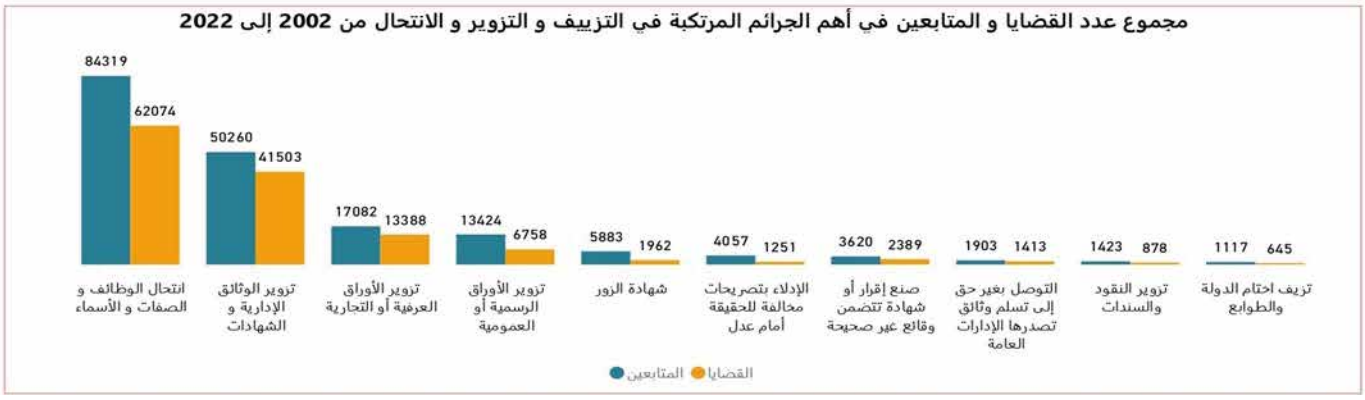

تاسعا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد أمن الدولة

أولى المشرع المغربي أهمية خاصة بالجنايات والجنح المرتكبة ضد أمن الدولة، حيث كانت لها الصدارة وتم التنصيص عليها في مقدمة التصنيفات الخاصة بالجرائم ضمن مجموعة القانون الجنائي، وإذا كانت الجرائم التي تنطوي عليها هذه الفئة قد انحصرت في بادئ الأمر في الجنايات والجنح الآتية:

- الاعتداءات والمؤامرات ضد الملك أو الأسرة المالكة أو شكل الحكومة؛
- الجنايات والجنح ضد أمن الدولة الخارجي؛
- الجنايات والجنح ضد سلامة الدولة الداخلية.

فقد أضاف المشرع المغربي تصنيفاً جديداً يتعلق بجرائم الإرهاب سنة 2003 (الباب الأول المكرر)والتي تمت إضافتها بمقتضى المادة الأولى من الباب الأول من القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب.

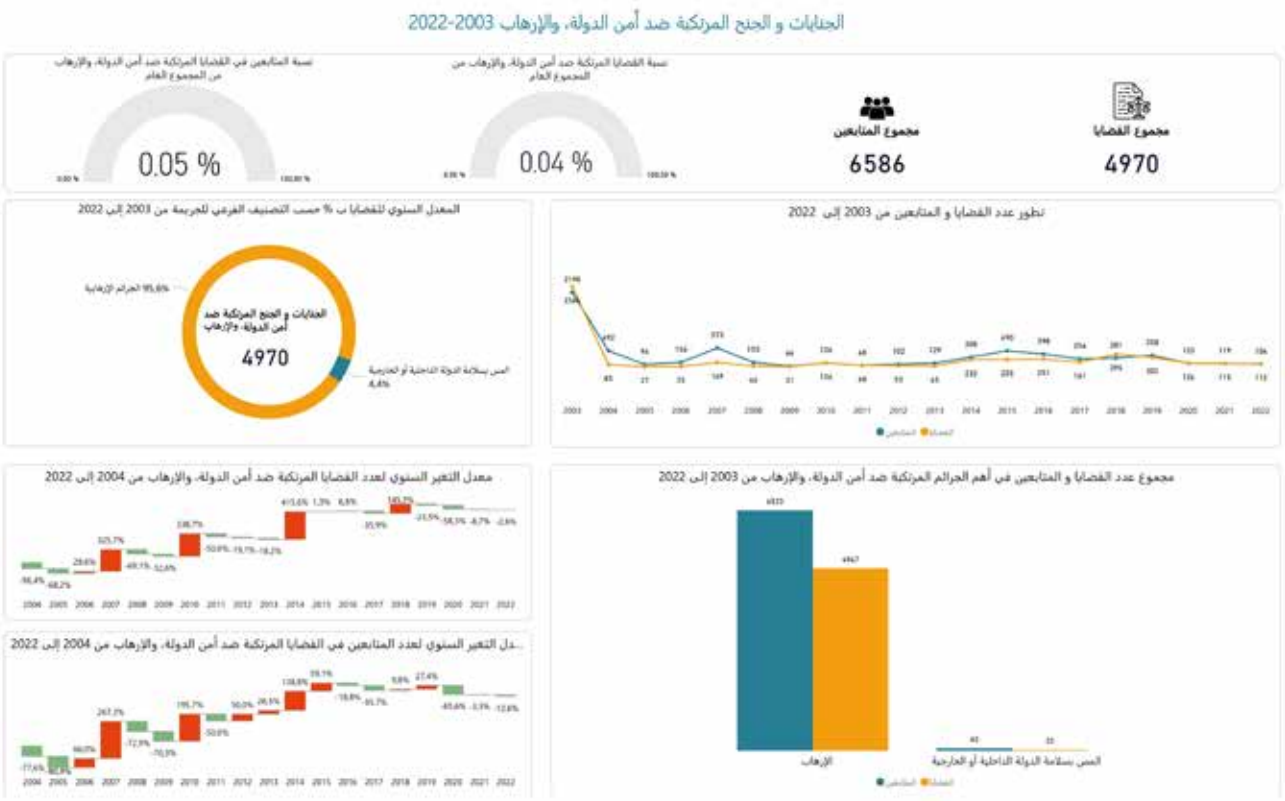

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

يلاحظ أن سنة 2003 قد كانت حافلة بالمتابعات في القضايا الإرهابية حيث سجلت هذه السنة ما مجموعه 2198 قضية وما يناهز 2364 متابع، غير أنه بحلول سنة 2004 فقد تم تسجيل انخفاض كبير على مستوى هذه الجرائم حيث لم تتجاوز نسبة القضايا خلال سنة 2004 معدل 85 قضية، ولم يتعدى عدد المتابعين سقف 492 متابع، وخلال باقي السنوات الممتدة من 2005 إلى 2022 فقد عرف هذا الصنف من الجرائم تدبدباً فهو تارة مستقر، وتارة يسجل بعض التطور الطفيف.

مجموع عدد القضايا و المتابعين حسب التصنيف الفرعي للجريمة من 2002 إلى 2022
الجرائم الإرهابية
6523
4947
المس بسلامة الدولة الداخلية أو الخارجية
63
23
المتابعين
القضايا

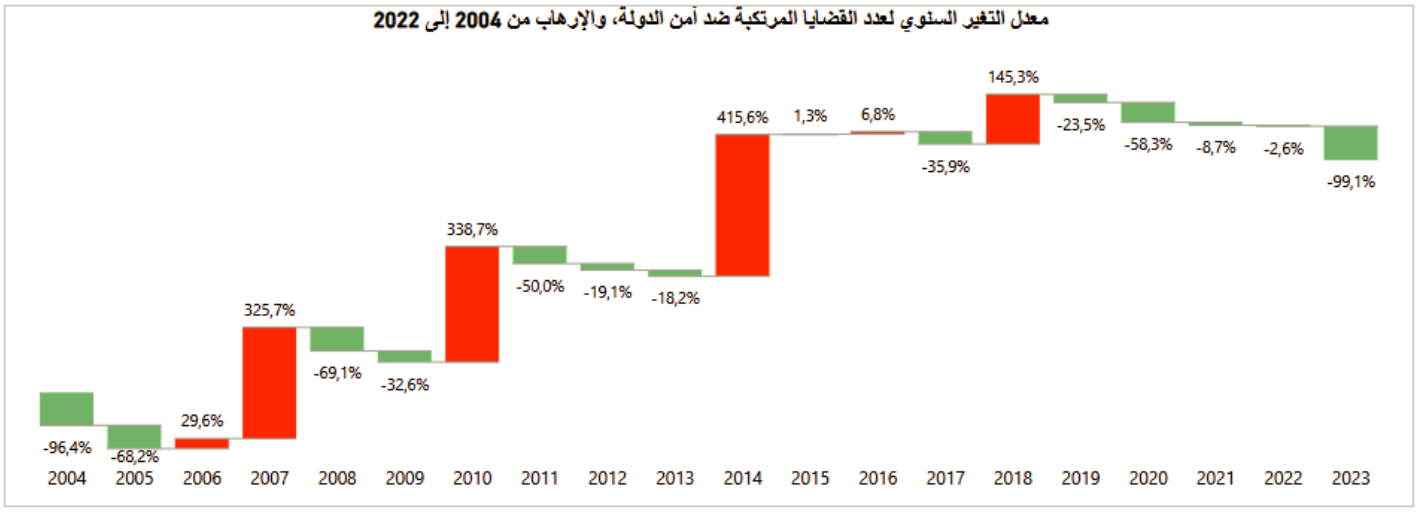
معدل التغير السنوي لعدد القضايا المرتكبة ضد أمن الدولة، والإرهاب من 2004 إلى 2022
-96,4%
-68,2%
29,6%
325,7%
-69,1%
-32,6%
338,7%
-50,0%
-19,1%
-18,2%
415,6%
1,3%
6,8%
-35,9%
145,3%
-23,5%
-58,3%
-8,7%
-2,6%
-99,1%
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023

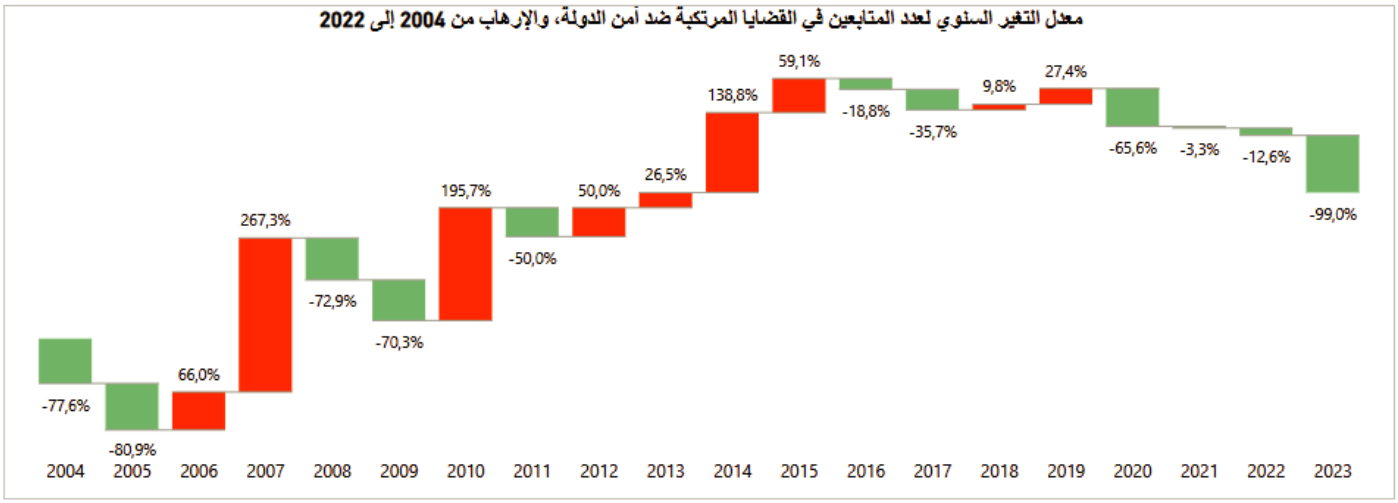
معدل التغير السنوي لعدد المتابعين في القضايا المرتكبة ضد أمن الدولة، والإرهاب من 2004 إلى 2022
-77,6%
-80,9%
66,0%
267,3%
-72,9%
-70,3%
195,7%
-50,0%
50,0%
26,5%
138,8%
59,1%
-18,8%
-35,7%
9,8%
27,4%
-65,6%
-3,3%
-12,6%
-99,0%
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
2022
2023

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم مـن سنة *2002* إلى سنة *2022*:

تؤكد الإحصائيات المجمعة خلال العقدين الأخيرين بمديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل على كون الجرائم الإرهابية تحتل الصدارة ضمن القضايا المتعلقة بالجنايات والجنح المرتكبة ضد أمن الدولة، حيث إن عددها تعدى سقف الخمس آلاف قضية وبمعدل أدق بلغ 6523 قضية، بينما بلغ عدد المتابعين بشأنها 4947 متابع،غير أن الملاحظ أنه بعد سنة 2019 قد عرف هذا النوع من الجرائم انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته(58.3%-) خلال سنة 2020، و (8,7%-) خلال سنة 2021.

عاشرا: الجنايات والجنح الماسة بحريات المواطنين وحقوقهم

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين خلال سنوات 2020، 2021 و2022:

أدرج المشرع المغربي الجنايات والجنح الماسة بحريات المواطنين وحقوقهم في الباب الثاني من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي المغربية (الفصول 219-232)، وضمّنها ثلاثة أصناف وهي:

- الجرائم المتعلقة بممارسة الحقوق الوطنية؛
- الجرائم المتعلقة بالعبادات؛
- شطط الموظفين في استعمال سلطتهم إزاء الأفراد وممارسة التعذيب.

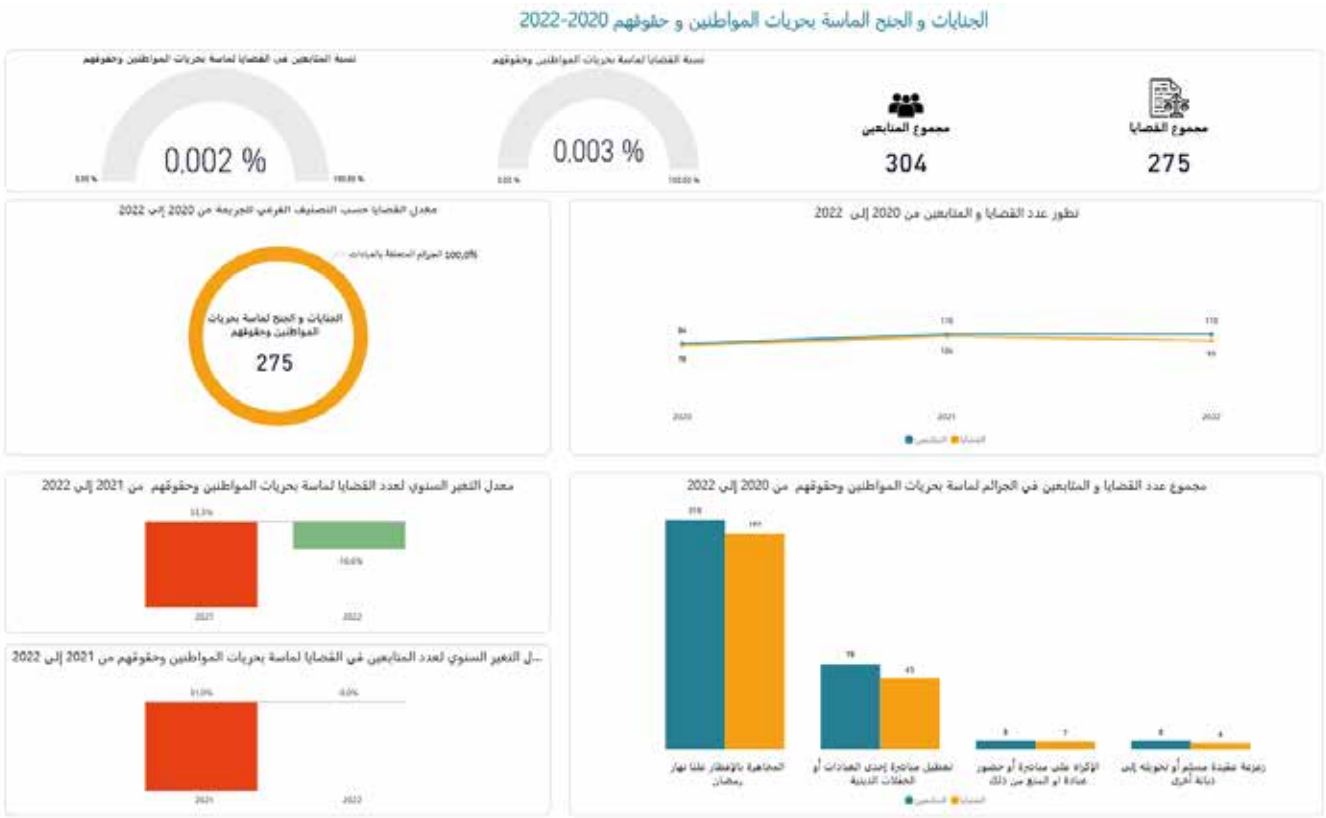

غير أنه بالرجوع إلى الإحصائيات الجنائية يلاحظ النقص في الإحصاء الذي يعتري هذه الفئة من القضايا طيلة السنوات الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2019، حيث إن المعطيات المتوفرة لا تغطي سوى ثلاث سنوات؛ 2020، 2021 و2022.

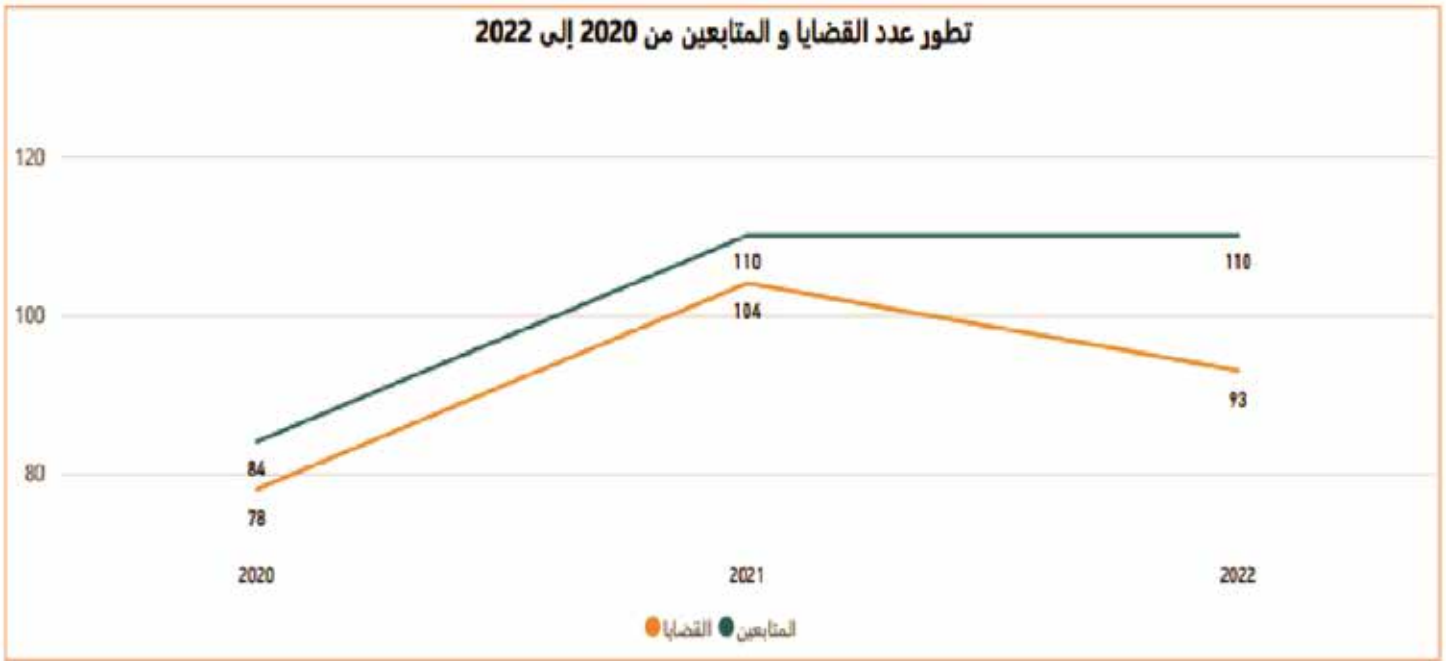
تطور عدد القضايا و المتابعين من 2020 إلى 2022
120
100
80
110
110
104
93
84
78
2020
2021
2022
المتابعين
القضايا

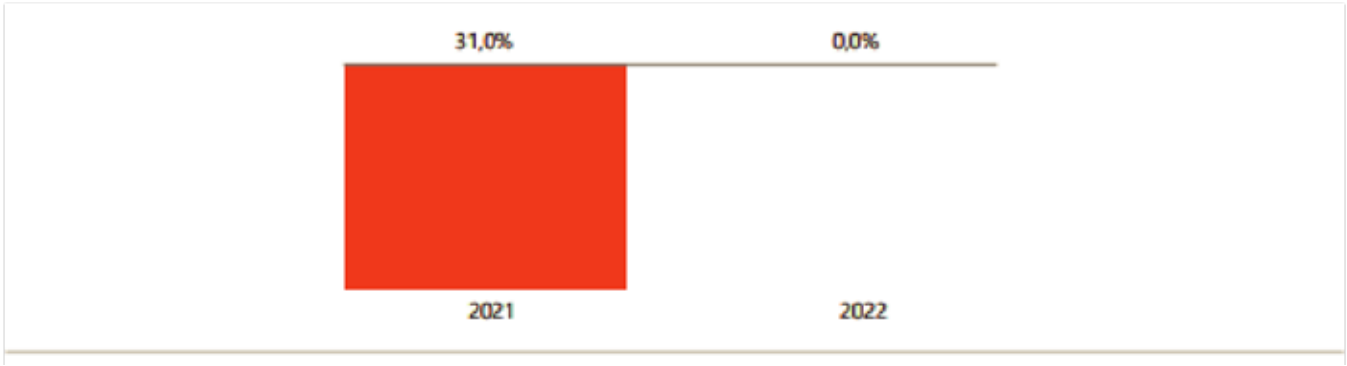
31,0%
0,0%
2021
2022

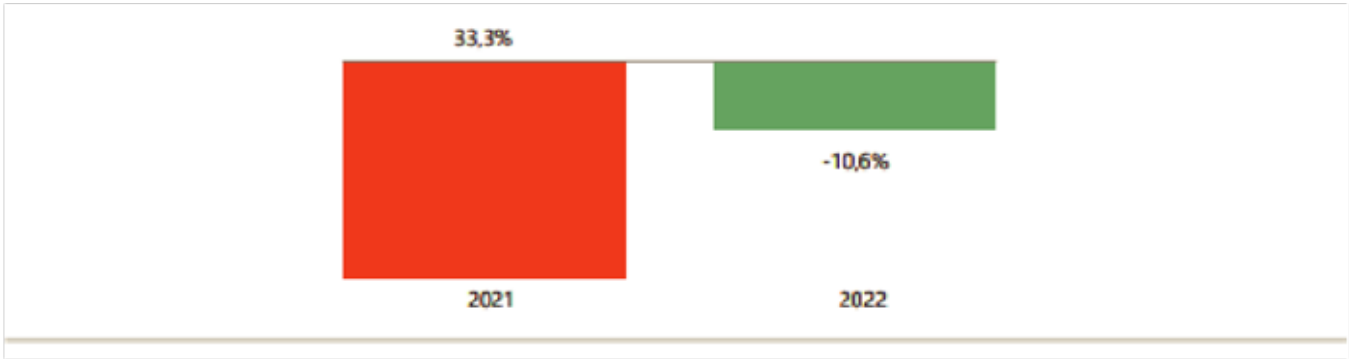
33,3%
-10,6%
2021
2022

ب-عـدد القضايـا والمتابـعين حسـب التصنيـف الفرعـي للجرائـم خلال سنوات 2020، 2021 و2022:

بلغ عدد القضايا الماسة بحريات المواطنين خلال سنة 2020 ما يعادل 78 قضية توبع بشأنها 84 شخص، فيما فاق العدد خلال سنة 2021 سقف المائة قضية(104)كما بلغ عدد المتابعين 110 متابع، أما خلال سنة 2022 فيلاحظ أن عدد القضايا قد انخفض ولم يتجاوز 93 قضية، فيما ظل عدد المتابعين هو نفسه مقارنة بسنة 2021.

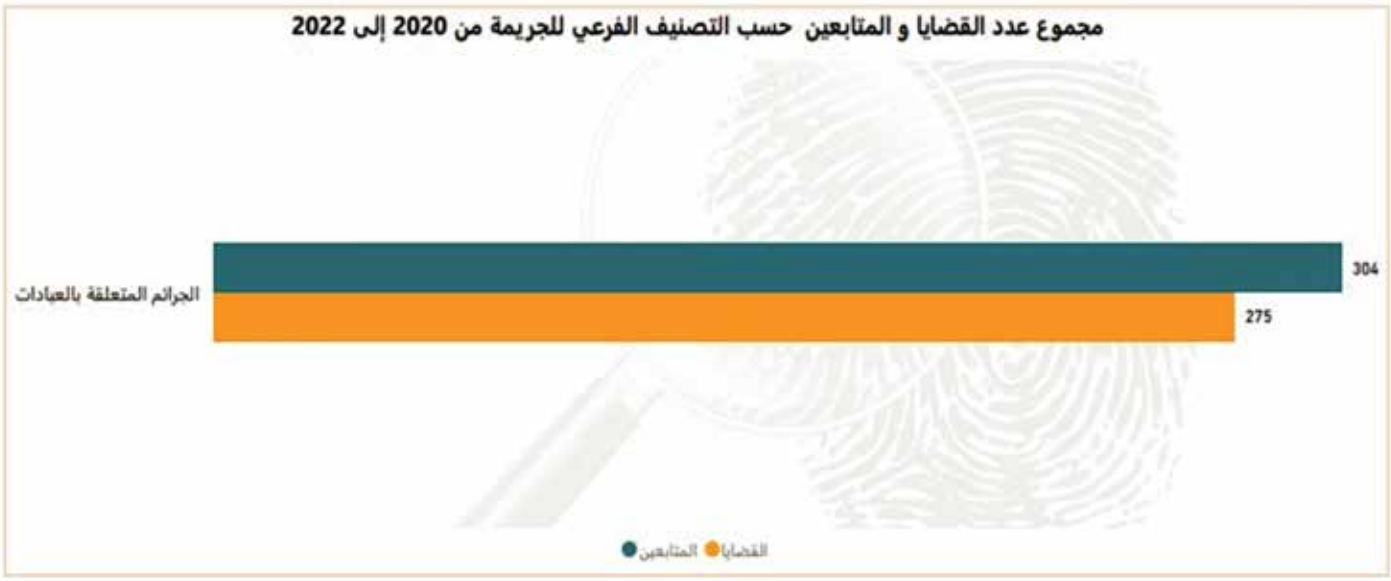

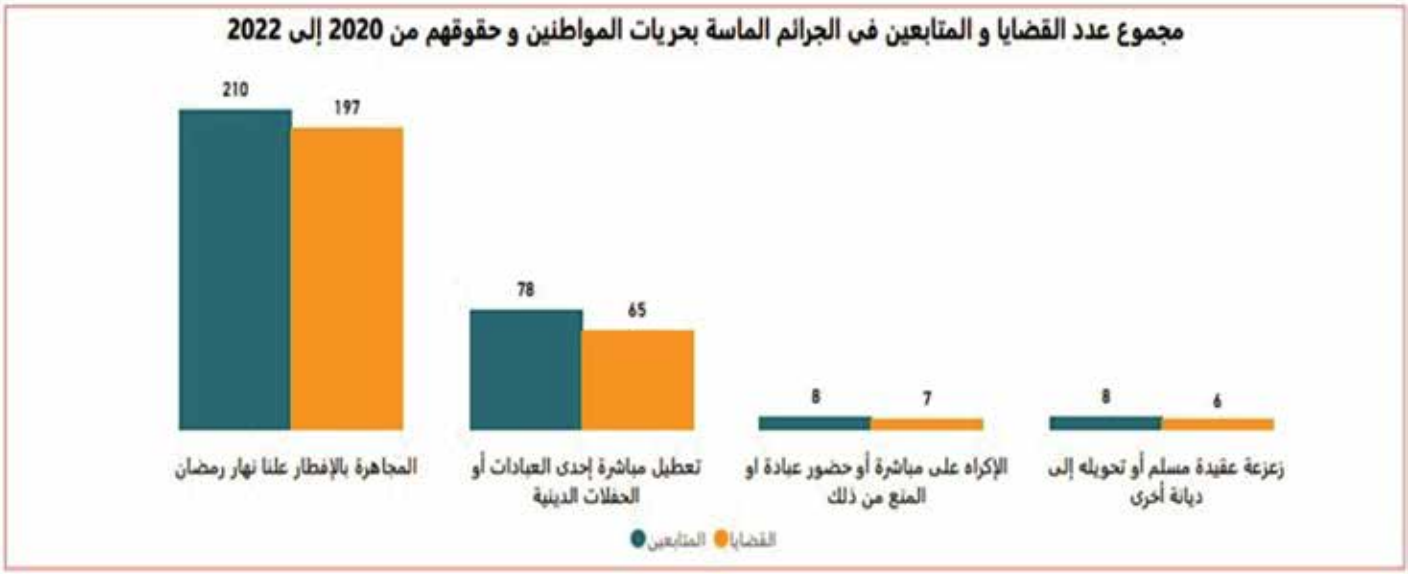

احدى عشر: الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات

سيرا على نهج العديد من التشريعات المقارنة في مجال إعداد تشريعات خاصة بالجرائم المعلوماتية ،عمد المشرع المغربي إلى إصدار القانون رقم 03 07- بموجب ظهير رقم 197.03.1 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003، والمتمم لمجموعة القانون الجنائي، في الشق الخاص بجرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، بحيث شمل مختلف الأفعال الماسة بالأنظمة المعلوماتية، من قبيل:

- الدخول أو البقاء غير المشروع في النظام المعلوماتي؛
- جريمة عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات أو إحداث خلل فيه؛

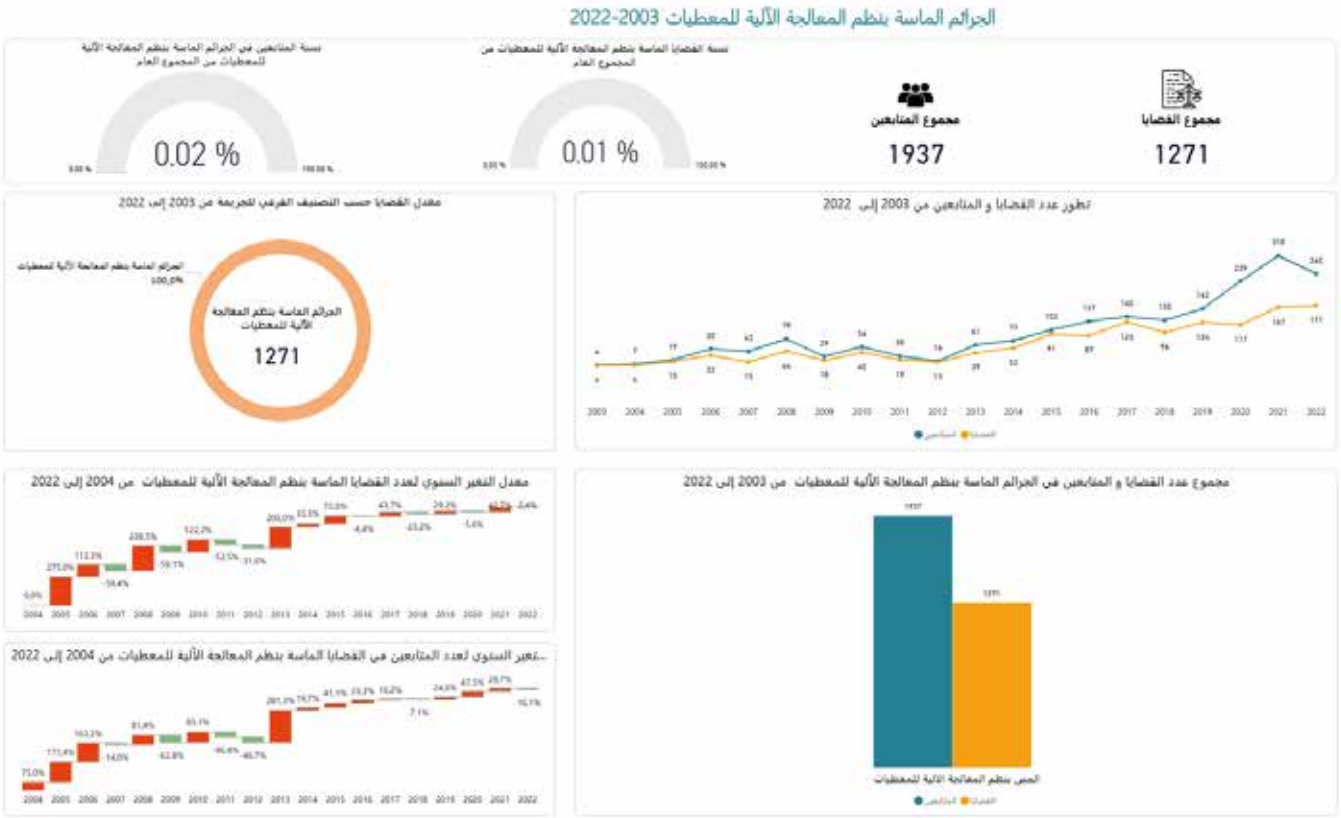

أ-تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الرسوم البيانية أدناه يتضح أن معدلات الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات قد عرف تناميا مستمرا منذ سنة 2003 إلى حدود سنة 2022 ، مع تسجيل عدد قضايا طفيف بلغ أعلى مستوياته سنة 2021 بعدد قضايا قدر ب 167 قضية مسجلة أسفرت عن 310 متابعة، وكذلك سنة 2022 بعدد قضايا قدر ب 171 قضية توبع من أجلها أزيد 260 شخص.

ب-عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة *2002* إلى سنة *2022*:

خاتمة

يشكل الإحصاء الجنائي أداة استراتيجية محورية لفهم وتحليل الظاهرة الإجرامية بمختلف أبعادها، حيث يتيح بناء صورة دقيقة وشاملة لتطور الجريمة عبر الزمن والمكان، مع تحديد العوامل المؤثرة فيها. وقد عكست المعطيات الإحصائية الممتدة على مدى عشرين عاماً، التي عملت مديرية الشؤون الجنائية والعفو على تنظيمها، رصيداً معرفياً بالغ الأهمية لدعم صياغة سياسات جنائية قائمة على أسس علمية.

إن إحداث المرصد الوطني للإجرام يمثل محطة مفصلية في مسار تعزيز قدرة المملكة على رصد الجريمة وتحليل معطياتها، وهو امتداد للجهود التي تقودها وزارة العدل في سياق تطوير المشهد العدلي والأمني الوطني. فمن خلال هذه المؤسسة البحثية، أصبح من الممكن الانتقال من الرصد التقليدي إلى التحليل المتقدم الذي يتيح استشراف مستقبل الظاهرة الإجرامية واقتراح خطط استباقية لمكافحتها والوقاية منها.

تعد هذه المعطيات بمثابة الأرضية الأساسية نحو خط دراسات أكثر تكاملاً واقتراح سياسات فعالة، حيث توفر رؤى معمقة تدعم اتخاذ قرارات قائمة على بيانات دقيقة. كما أنها تمثل خطوة أساسية في مسار تعزيز الأمن المجتمعي وترسيخ العدالة، بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى النهوض بمنظومة العدالة الجنائية وربطها بأهداف التنمية المستدامة.

وفي المستقبل، يُنتظر أن يساهم هذا التوجه في تحقيق تكامل أكبر بين مختلف المؤسسات المعنية بالعدالة والأمن، ورفع مستوى كفاءة التخطيط الجنائي، مما يعزز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. وعليه، فإن الإحصاء الجنائي يشكل ركيزة أساسية لضمان الاستقرار المجتمعي والعدالة الجنائية، ودعامة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة التي تستشرف آفاق المستقبل برؤية علمية ومنهجية دقيقة.

فهرس المحتويات

المحتويات 2
تقديم عام 3
مساهمة المرصد الوطني للإجرام في مجال ترصيد البيانات والمعطيات الإحصائية الممسوكة بمديرية الشؤون الجنائية والعفو: الإرهاصات الأولية لاعتماد المنهج الجنائي 5
التطور العام للجريمة بالمغرب من سنة 2002 إلى سنة 2022 8
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 8
عدد القضايا والمتابعين حسب تصنيف الجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 10
أولا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأشخاص 12
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 12
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي لجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 14
ثانيا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأموال 9 15
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 16
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 17
ثالثا: الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة والأخلاق العامة 19
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 20
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 21
رابعا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد الأمن العام 23
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 24
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 25
خامسا: الجنايات والجنح المرتكبة من طرف الموظفين ضد النظام العام 26
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 27
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 28
سادسا: الجنايات والجنح المرتكبة من طرف الأفراد ضد النظام العام 30
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 31
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 32
سابعا: الجرائم المنظمة بمقتضى قوانين خاصة 33
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 34
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 36

ثامنا: الجنايات والجنح المرتكبة المتعلقة بالتزوير والتزييف والانتحال 37
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 38
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 39
تاسعا: الجنايات والجنح المرتكبة ضد أمن الدولة 40
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 41
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 43
عاشرا: الجنايات والجنح الماسة بحريات المواطنين وحقوقهم 44
تطور عدد القضايا والمتابعين خلال سنوات 2020 ، 2021 و 2022 44
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم خلال سنوات 2020 ، 2021 و 2022 46
احدى عشر: الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات 47
تطور عدد القضايا والمتابعين من سنة 2002 إلى سنة 2022 48
عدد القضايا والمتابعين حسب التصنيف الفرعي للجرائم من سنة 2002 إلى سنة 2022 49
خاتمة 50
فهرس المحتويات 51

المرصد الوطني للإجرام

ⵍⵎⵔⵚⴰⴷ ⵍⵡⴰⵟⵏⵉ ⵏ ⵜⵓⵔⵔⵉⵜ

Observatoire National
de la Criminalité

Observatoire National de la criminalité-
Technopolis Salé

www.onc.justice.gov.ma

onc_dapg@justice.gov.ma

+212537213737